الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمة لخضر بالوادي

كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

تحليل أثار جائحة كورونا على حجم المبادلات التجارية العالمية

دراسة حالة الجزائر

إعداد الطلبة :
– مقى سفيان
– هارون بدر الدين

تحت إشراف الأستاذ:
عياشي عبد الله

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.الحبيب عبد الكامل	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د.عياشي عبد الله	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د.جديدي روضة	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنــة الجامعيــة: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمة لخضر بالوادي

كليــة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسـم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

تحليل أثار جائحة كورونا على حجم المبادلات التجارية العالمية

دراسة حالة الجزائر

إعداد الطلبة :
– مقى سفيان
– هارون بدر الدين

تحت إشراف الأستاذ:
عياشي عبد الله

أعضاء لجنة التقييم

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.الحبيب عبد الكامل	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د.عياشي عبد الله	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د.جديدي روضة	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشـا

السنــة الجامعيــة: 2022/2021

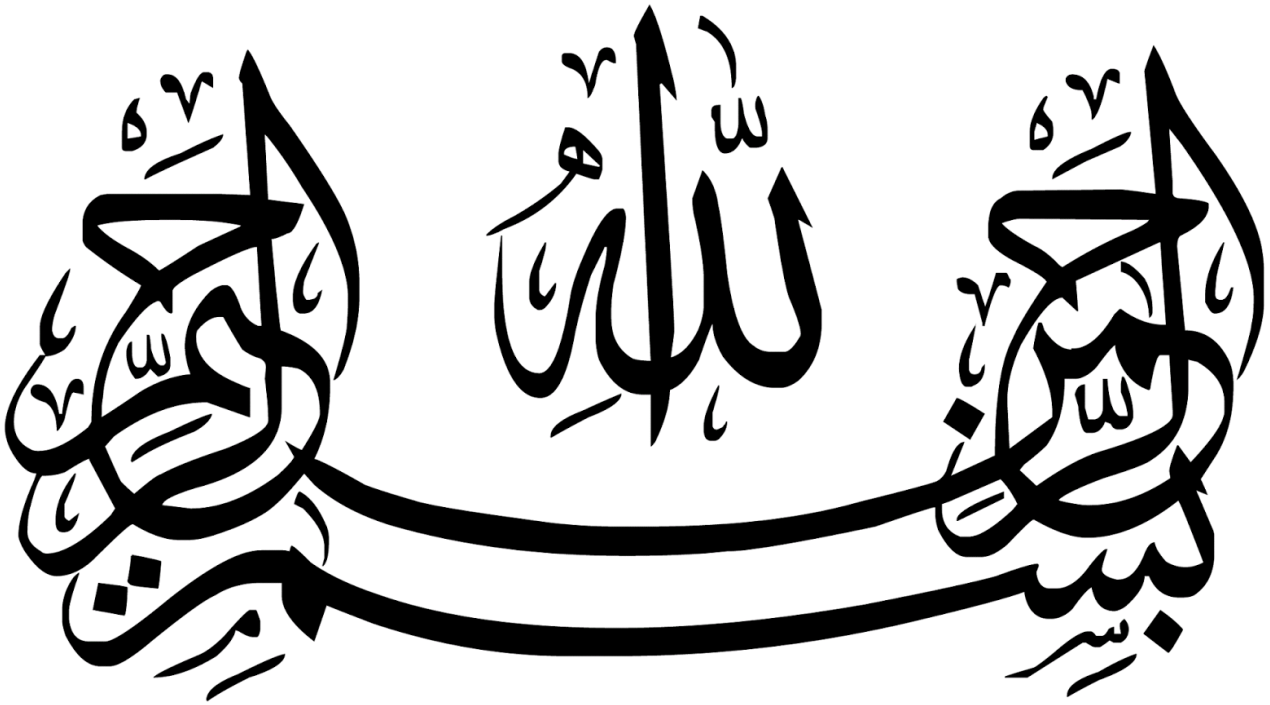

الإهـداء

سبحان الذي وهبنا العقل سبحان الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له

والصلاة

والسلام عل أشرف المرسلين خير الخلق الله أجمعين أما بعد

نهدي هذا العمل

الى الوالدين الكريمين، الذين كانا لهما الفضل لبلوغيا التعليم العالي

ومن وضعوني على طريق الحياة ورعونا حتى صرت كبيرا

الى إخوتنا وأخواتنا من كان لهم بالغ الاثر في تجاوز الكثير من العقبات والصعاب

الى كل الأصدقاء والزملاء

الى جميع أساتذتي الكرام من لم يتوانوا في مد يد العون لي

الى كل هؤلاء اهدي لكم هذا العمل المتواضع

ونسأل الله ان ينال اعجابكم

" سفيان، بدر الدين"

الشكر والعرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم، ويسرت لنا سبله، وأعنتنا على تحصيله، وعلمتنا ما لم نعلم، الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد الخلق وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير لأستاذنا الفاضل " عياشي عبد الله " لتتويجه لعملنا بإكليل من النصح والإرشادات فكان لنا خير معين وسند في إنجاز هذا البحث رغم إنشغاله.

وأيضا نتوجه لكل ما ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب وبعيد.

" وشكرا "

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى دراسة حجم المبادلات التجارية العالمية في ظل جائحة كورونا كوفيد – 19 خلال 2019 و2020، وقد سعت الدراسة الى معرفة التداعيات والاثار التي اثرتها جائحة كورونا على المبادلات التجارية العالمية والجزائرية بشكل خاص.

لمعالجة هذه البحث إعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من التجارة العالمية وجائحة كورونا وما يتضمنها، أما الجانب التطبيقي استخدامنا المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلائم مع طبيعة المشكلة.

وقد توصلنا الى ان جائحة كورونا 19 قد اثرت بشكل سلبي ومباشر على حجم المبادلات التجارية العالمية.

الكلمات المفتاحية: فيروس كورونا، كوفيد – 19، التجارة العالمية، حجم المبادلات التجارية.

Abstract

This study aims to study the volume of global trade exchanges in light of the Corona-Covid-19 pandemic during 2019 and 2020.

To address this research, we relied on the descriptive approach to clarify the theoretical framework for both global trade and the Corona pandemic and what it includes.

We have concluded that the Corona 19 pandemic has negatively and directly affected the volume of global trade exchanges.

Keywords: Corona virus, Covid-19, global trade, volume of trade exchanges.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـوى	الصفحة
الإهداءات	-
التشكرات	-
الملخص	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	III
فهرس الاشكال	IV
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التجارة العالمية وازمة كورونا	
تمهيـد	02
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتجارة العالمية	03
المطلب الأول: ماهية التجارة العالمية	03
المطلب الثاني: أهمية وخصائص التجارة العالمية	04
المطلب الثالث: عمليات التجارة العالمية	06
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في التجارة العالمية	09
المبحث الثاني: ماهية جائحة كورونا	12
المطلب الأول: نشأة وتطور جائحة كورونا	12
المطلب الثاني: طرق انتشار جائحة كورونا	13
المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة للحد من جائحة كورونا	14
المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن جائحة كورونا	15
المبحث الثالث: بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة	21
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	21
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	28
المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	30
خـلاصـة الفصـل	31

الفصل الثاني: تحليل آثار جائحة كورونا على حجم المبادلات التجارية العالمية	
تمهيد	33
المبحث الأول: احصائيات جائحة كورونا حول العالم	34
المطلب الأول: احصائيات جائحة كورونا حول الدول الأجنبية	34
المطلب الثاني: احصائيات جائحة كورونا حول الدول العربية	36
المبحث الثاني: احصائيات المبادلات العالمية لدول العالم وتاثيرها بأزمة كورونا	38
المطلب الأول: تأثير أزمة كورونا على بعض الدول الأجنبية	38
المطلب الثاني: تأثير أزمة كورونا على بعض الدول العربية	41
المطلب الثالث: أسباب تراجع مؤشرات الصادرات والواردات في العالم	43
المبحث الثالث: تاثير ازمة كورونا على المبادلات التجارية في الجزائر	47
المطلب الأول: احصائيات جائحة كورونا في الجزائر	47
المطلب الثاني: تحليل تطور الهيكل السلعي قبل وبعد كورونا	48
المطلب الثالث: تداعيات ازمة كورونا على المبادلات التجارية في الجزائر	50
خلاصة الفصل	53
خاتمة	55
قائمة المصادر والمراجع	59

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا للدول الأجنبية	34
02	إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا للدول العربية	36
03	مؤشر حجم الصادرات للدول الأجنبية	38
04	مؤشر حجم الواردات للدول الأجنبية	40
05	مؤشر حجم الصادرات للدول العربية	41
06	مؤشر حجم الواردات للدول العربية	42
07	إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا في الجزائر	47
08	تطور الصادرات خلال 2019-2020	48
09	تطور الواردات خلال 2019-2020	49
10	الميزان التجاري في 2019 و2020	51
11	التحويلات الجارية من الخارج	51
12	التحويلات الجارية من الخارج	52

فهرس الأشكال

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
01	إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا للدول الأجنبية	34
02	إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا للدول العربية	36
03	مؤشر حجم الصادرات للدول الأجنبية	38
04	مؤشر حجم الواردات للدول الاجنبية	40
05	مؤشر حجم الصادرات للدول العربية	41
06	مؤشر حجم الواردات للدول الاجنبية	42
07	الحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي لبلدان تُطبِّق إغلاقات وإلغاءات إلزامية	47
08	إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا في الجزائر	48

مقدمة

شهد العالم في السنوات الاخيرة أزمات صحية مختلفة اثرت على العديد من دول العالم كوباء " الانفلونزا"، "الايبولا" فيروس "زيكا" وغيرها، وما فيروس كورونا الا مثال حي على ذلك في الوقت الحالي، هذا الفيروس الخفي الذي أرعب الكثير من دول العالم نظر لسرعة انتشاره بين الدول وما يخفيه من انعكاسات سلبية اقتصادية واجتماعية على البشرية ككل.

وفي وسط حالة الخوف وتصاعد أجواء حالة عدم اليقين تحول هذا الاجتياح إلى أزمة صحية ستترك تأثيرات اقتصادية كبيرة وعميقة على معظم اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد السواء، ولكن التأثيرات الاقتصادية ستكون أكبر على اقتصاديات الدول النامية والجزائر كباقي الدول عانت على نحو حاد من التداعيات الإنسانية والاقتصادية لهذه الجائحة، فبالإضافة إلى الخسائر البشرية والتكاليف المالية الكبيرة المرتبطة بها تزامنت هذه الأزمة (جائحة كوفيد- 19) مع أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014، أصبحت أكثر حدة سنة 2020.

فبسبب فرض الحجر الصحي الشامل في معظم دول العالم وغلق العديد من المصانع والمؤسسات اثرت هذه الحالة على التجارة الخارجية لجميع الدول، تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات نتيجة لتقييد حركة النقل وتعطل سلاسل التوريد مما قد يدخل العالم في دائرة الركود العالمي الذي يتطلب وضع سياسات جوهرية في الاقتصاديات المتضررة تساعدها على تجاوز فترة انتشار هذه الجائحة.

1-الاشكالية

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير ازمة كورونا على حجم المبادلات التجارية العالمية وعلى الجزائر بصفة خاصة؟

2-الاسئلة الفرعية

وللإلمام بحيثيات بحثنا قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية:

--ما هي الاثار الجانبية لجائحة كورونا على حجم المبادلات التجارية لبعض الدول الاجنبية؟

--ما هي الاثار الجانبية لجائحة كورونا على حجم المبادلات التجارية لبعض الدول العربية؟

-ما هو تأثير جائحة كورونا على صادرات وواردات الجزائر؟

3-فرضيات الدراسة

-يوجد تأثير سلبي لازمة كورونا على المبادلات التجارية لبعض الدول الاجنبية.

-يوجد تأثير سلبي لازمة كورونا على المبادلات التجارية لبعض الدول العربية.

-يوجد تأثير سلبي لازمة كورونا على صادرات وواردات الجزائر.

4-أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة اهميتها من حساسية الوضع المتأزم الراهن الصحي والاقتصادي للعالم بعد انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد -19، ولاسيما على الصعيد المحلي الجزائري والذي يعاني في الاساس من عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وأثر ذلك على حجم المبادلات التجارية العالمية.

5-اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- محاولة التعريف بالخطر الوبائي القائم المتمثل في جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 وتطوراته الحالية؛

-التعرف على أثر كورونا فايروس كوفيد – 19 لحجم المبادلات التجارية العالمية؛

-توضيح تداعيات فايروس كورونا كوفيد-19 على الاوضاع الاقتصادية على الاقتصاد العالمي بصحة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

6-أسباب إختيار الموضوع

تم إختيار هذا الموضوع لعدة اسباب، نذكر اهمها:

-حاجة ومتطلبات البيئة الاقتصادية لمثل هذه الدراسات؛

-حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في الجزائر؛

-طبيعة التخصص.

7-حدود الدراسة

من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، يأتي ذكرها كما يلي:

الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة الميدانية على الدولة الجزائرية؛

الحدود الزمنية: اقتصرت الحدود الزمنية للدراسة قبل وبعد كورونا أي 2019-2020.

8-منهج الدراسة

لمعالجة هذه البحث إعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من التجارة العالمية وفايروس كورونا وما يتضمنها، أما الجانب التطبيقي استخدامنا المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلائم مع طبيعة المشكلة.

9-صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إتمام هذا البحث هي:

-انعدام الدراسات السابقة التي ربطت بين متغيري الدراسة بشكل مباشر؛

-صعوبة الحصول على الاحصائيات والمؤشرات المتعلقة بسنة 2020؛

-عدم تطابق الاحصائيات في العديد من التقارير الدولية والوطنية والمواقع الرسمية.

10-هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين، تناولنا في الفصل الأول مفاهيم عامة حول التجارة العالمية وازمة كورونا، والذي يضم ثلاثة مباحث حيث خصص المبحث الأول للمفاهيم الأساسية للتجارة العالمية، أما المبحث الثاني فخصص لماهية جائحة كورونا، فيما خصص المبحث الثالث لبعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، بينما تناولنا في الفصل الثاني الدراسة التطبيقية تحليل آثار جائحة كورونا على حجم المبادلات التجارية العالمية، والذي يضم ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لإحصائيات جائحة كورونا حول العالم، اما المبحث الثاني فخصص لإحصائيات المبادلات العالمية لدول العالم وتأثيرها بأزمة كورونا، فيما خصص المبحث الثالث لتأثير أزمة كورونا على المبادلات التجارية العالمية في الجزائر.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التجارة العالمية

وازمة كورونا

تمهيد

تعتبر المبادلات التجارية العالمية الدور الحيوي في توجيه الاقتصاد العالمي والتي تصنع الفارق بين معظم الدول وبالتالي هي احد المقومات الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد البلد، مما يجعلها اكثر عرضة لتأثير بالأزمات المالية وغيرها التي تصيب العالم، والازمة الحالية التي يتعرض لها العالم عبر جائحة كورونا تعد أكثر وأسوء أزمة تمر بها البشرية بحيث اثرت على جميع نواحي الحياة البشرية وعلى المبادلات التجارية الدولية بشكل خاص، حيث انها لم تأثر على التجارة داخل البلد الواحد فقط بل دفعت الدول الى غلق جميع الحدود والأسواق العالمية التي جعلت الاقتصاد في حالة ركود وانهيار مستمر.

لذلك وفي هذا الفصل سنتطرق الى الجانب النظري للتجارة العالمية ولأزمة كورونا كوفيد 19، وقد تم تقسيم هذا المفصل الى:

- **المبحث الاول: المفاهيم الأساسية للتجارة العالمية.**
- **المبحث الثاني: ماهية جائحة كورونا.**
- **المبحث الثالث: بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.**

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتجارة العالمية

تعتبر التجارة العالمية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها وهذا بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير، لذلك سنتطرق في هذا المبحث على مفاهيم وعموميات حول التجارة العالمية.

المطلب الأول: ماهية التجارة العالمية

لقد وردت عدة تعاريف حول التجارة العالمية وذلك حسب اختلاف الاقتصاديين الذين تطرقوا إلى موضوع التجارة العالمية، لذلك سنحاول في هذا المطلب الى ذكر بعض التعريفات حول التجارة العالمية.

التعريف الاول: حيث عرفت بأنها " فرع من فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبد الحدود الوطنية، والصفقات الاقتصادية المقصودة هنا تعني ما يلي:

- تبادل السلع المادية وتتمثل في حركة المواد الأولية ونصف مصنعة والتامة الصنع، الاستهلاكية منها والانتاجية؛
- تبادل الخدمات وتضم خدمات النقل والتأمين والتمويل وتقديم الخبرات الفنية ونقل الأفراد عبد الحدود؛
- تبادل النقود وتضم هذه حركة رؤوس الأموال للاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل والاستثمارات المباشرة والغير مباشرة (على شكل قروض) "[1].

التعريف الثاني: وعرفت أيضا بأنها: "المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[2].

التعريف الثالث: وعرفت كذلك بأنها: "عملية تبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة".[3]

[1] إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 241.

[2] جمال جويدان الجميل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص 11.

[3] سعد صالح عيسى الجبوري، علي فارس مانع العزاوي، تحليل أثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005-2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 3، العدد 39، 2017، ص 222.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص التجارة العالمية

سنتطرق في هذا المطلب الى اهمية وخصائص التجارة العالمية.

أولا: أهمية التجارة العالمية

يمكن ابراز اهمية التجارة العالمية بالنقاط الآتية:[1]

-زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة فيها ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرافهية؛

-تعد التجارية العالمية منفذ التصريف لفائض الانتاج عن حاجة السوق المحلية، إذ يكون الانتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق المحلي استيعابه؛

-القدرة على الاستعانة بالأيادي العاملة والخبرات الاجنبية لان تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالي يحتاج الى كوادر فنية ماهرة؛ من الايادي العاملة قد تكون غير متوفرة في البلد؛

-القدرة على تحويل المدخرات المحلية الى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج الى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي؛

-القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجية الحديثة التي تؤدي زيادة الانتاجية؛ عند الدول المتقدمة تكنولوجيا؛

-ان التجارة العالمية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون على ان تكون تلك السلع وغير يمكن شراءها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن ان يكون عليه سعرها لو انتجت محليا.

ثانيا: خصائص التجارة العالمية

تتميز التجارة الدولية بخصائص كثيرة نذكر منها[2]:

– التكوين الغير متكافئ لأطراف المعاملات:

الخاصية الأساسية للمعاملات الاقتصادية العالمية لأن التبادل فيها غير متكافئ ويرجع هذا اللاتكافؤ إلى التفاوت الشديد بين اقتصاديات أطراف التبادل، ويرجع هذا اللاتكافؤ إلى التفاوت الشديد بين اقتصاديات أطراف التبادل وهذا التفاوت اللامتكافئ بين الأطراف انعكس وبطبيعة الحال على التكافؤ فيما يتم تبادله،

[1] هيام حزعل ناشور، واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2016) وآفاقها، مجلة الاقتصادي الخليجي، العراق، العدد 43، آذار 2020، ص 222.

[2] حاجي عصام وآخرون، الاعتماد المستندي كآلية دفع وتسوية عقود التجارة الدولية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2020/2019، ص 05.

فالدول المتقدمة تفرض نسب تبادل لصالحها وذلك لعرضها منتجات احتكارية فيزيد الطلب عليها، في حين منتجات الدول المتخلفة عبارة عن منتجات احتكارية فيزيد الطلب عليها، في حين منتجات الدول المتخلفة عبارة عن منتجات تنافسية تصارع مع أسواق الدول المتقدمة؛

– الانخراط المتزايد للدول المتخلفة في السوق الرأسمالي العالمي

الدول المتخلفة هي الأكثر انخراطا في السوق العالمي والأكثر اعتمادا على التجارة العالمية من الدول المتقدمة، ويرجع هذا أساسا إلى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية إشباعا لرغبة محاكاة نمط الحياة الغربية.

كما أن الاقتصاد السلعي في الدول المتخلفة ذو توجه خارجي كالبترول والمنتجات المنجمية يتم إنتاجها حسب احتياجات الدول المتقدمة؛

– تدهور المبادلات الخاصة بالدول المتخلفة

إن سبب تدهور المبادلات للدول المتخلفة هو أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية ويزيد هذا الطلب مع تزايد عدم التكافؤ في التوزيع، فقابلية الإنفاق على سلع الرفاهية تتعاظم بسرعة أكبر مع تعاظم الإنفاق على الضروريات، مما يؤدي إلى تناقص الطلب على السلع الغذائية وزيادته على السلع الاستهلاكية، فتتوجه الدول المتخلفة للخارج للحصول على هذه السلع التي لا تنتج أكثرها، فيؤدي ذلك إلى تدهور نسب المبادلة للدول المتخلفة المنتجة للمواد الأولية؛

–التقلبات في أسعار المواد الأولية

تعتمد الدول النامية على الدخل المتأتي من صادرات المواد الأولية لمواجهة متطلباتها من السلع الصناعية ومتطلبات الاستثمار والتنمية، وعادة ما يمثل الدخل من التجارة العالمية نسبة كبيرة من الدخل القومي، فإذا تعرضت أسعار هذه المواد الأولية للتغير في السوق العالمي فإن ذلك ينعكس مباشرة على مستوى دخل رفاهية الدول النامية؛

–الاستهلاك المتفاوت

أدى انقسام العالم إلى دول صناعية وأخرى غير صناعية إلى أن أصبحت الدول الصناعية هي الأكثر استهلاكا للسلع المصنعة فإذا أرادت الدول المتخلفة أن تحقق استهلاكا فرديا مساويا لتتوسط المعدل العالمي عليها أن تضاعف وارداتها، ولكي يحدث ذلك عليها مضاعفة صادراتها بنفس النسبة إن لم تكن أكثر وهذا بالطبع غير ممكن؛

-الجهود الدولية للمعاملة التفضيلية للدول المتخلفة

نتيجة للأوضاع المتردية للدول المتخلفة في السوق العالمي للرأسمالية تصاعدت المطالب بمعاملة تفضيلية أو تميزية لصالح هذه الدول بحيث يتم دراسة حاجات الأطراف على حدا وحاجات الأطراف على حدا وحاجات الصناعات على حدا؛

- تطور هيكل التجارة الدولية

يلاحظ أن نمو التجارة العالمية قد يعبر بصورة كبيرة حيث كانت في الماضي تعتمد على تجارة المواد الأولية، ثم زادت نسبة التجارة في السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة.

كما يلاحظ أن نمو التجارة العالمية أسرع من نمو الإنتاج العالمي والسبب في ذلك هو تحرير التجارة العالمية، وسياسات الانفتاح والترابط بين اقتصاديات العالم.

المطلب الثالث: عمليات التجارة العالمية

لقد أصبحت التجارة العالمية أداة فعالة ل زيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة لدلك أصبح التركيز على إيجاد الطرق المثلى للتمويل من أكبر وأهم انشغالات الأعوان الاقتصاديين والمؤسسات، قصد تحقيق الثقة وضمان السير الحسن لعمليات التجارة الخارجية.

تلعب البنوك التجارية دورا بالغ الأهمية في تمويل التجارة الخارجية عن طريق فتح الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير قصد تلبية كل احتياجاتها.

أولا: تمويل التجارة الخارجية في الاجل القصير

يسمح التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية للمصدرين والمستوردين، بالحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية، في أقل وقت ممكن، ويمكن للمؤسسات استعمال نوعين رئيسيين من أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية.

1-الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو عبارة عن تعهد خطي يصدر عن البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب المستورد لصالح المستفيد "المصدر" عن طريق البنك المراسل، يتعهد فيه بدفع مبلغ محدد أو قبول سحوبات زمنية محددة

خلال فترة محددة مقابل استلام البنك المراسل لمستندات محددة بشرط مطابقة هذه المستندات لشروط فتح الاعتماد.[1]

توجد أنواع عديدة ومتنوعة للاعتمادات المستندية المستعملة في تمويل التجارة الخارجية نذكر منها:[2]

-اعتماد قابل للإلغاء وغير قابل للإلغاء

الاعتماد القابل للإلغاء (النقض) هو اعتماد يجوز تعديله أو إلغائه من طرف البنك المصدر في أي لحظة دون إشعار مسبق وهدا النوع نادر نوعا ما لما له من مخاطر أما الاعتماد الغير قابل للإلغاء (القطعي) فهو اعتماد لا يمكن إلغاؤه أو تعديله إلا ادا تم الاتفاق والتراضي على دلك من قبل جميع الأطراف وهدا النوع هو الغالب في الاستعمال؛

-اعتماد معزز واعتماد قابل للتحويل

الاعتماد المعزز هو اعتماد غير قابل للنقض ويطلب البنك المصدر من البنك المبلغ أن يضيف تعزيزه عليه قبل إبلاغه للمستفيد، ويترتب على دلك أن يصبح البنك المعزز ملزما بالدفع عند تقديم المستندات من المستفيد وتكون تلك المستندات مطابقة لشروط الاعتماد، أما الاعتماد القابل للتحويل فهو اعتماد غير قابل للنقض والدي يقبل فيه البنك المبلغ للاعتماد السماح للمستفيد بتحويل الاعتماد لمستفيد آخر أو أكثر مرة واحدة، ويصدر البنك الاعتماد القابل للتحويل بناءا على طلب العميل المستورد؛

-الاعتماد المغطى كليا أو جزئيا أو الغير مغطى

لاعتماد المغطى كليا هو الذي يقوم فيه طالب الاعتماد بتغطية مبلغه بالكامل من البنك، ليقوم البنك بتسديد ثمن البطاقة للبائع عند وصول المستندات الخاصة بالبضاعة إليه، فالبنك لا يتحمل أي عبئ مالي لان العميل الآمر يكون قد زوده بكامل النقود اللازمة لفتح وتنفيذ الاعتماد، أما الاعتماد المغطى جزئيا فهو الذي يقوم فيه العميل الآمر بفتح الاعتماد بدفع جزء من ثمن البضاعة من ماله الخاص وهناك حالات مختلفة لهذه التغطية مثل الاتفاق على أن تكون التغطية عند وصول المستندات أو أن يتأخر الدفع إلى حين وصول السلعة، أما الاعتماد الغير مغطى فهو الاعتماد الذي يمنح فيه البنك تمويلا كاملا للعميل في حدود مبلغ الاعتماد حيث يقوم

[1] محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية: عمليات البنوك، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 164.

[2] بن داس ياسمينة، بوالداد مريم، دور الضمانات البنكية في تغطية مخاطر التجارة الخارجية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالتي ميلة 834 وشلغوم العيد 833، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020/2019، ص ص 16-17.

البنك بدفع المبلغ للمستفيد عند تسليم المستندات، ثم يتابع البنك عملية لسداد المبالغ المستحقة حسبما يتفق عليه من آجال وفوائد عن المبالغ الغير مسددة؛

-اعتماد التصدير واعتماد الاستيراد

تفتح البنوك اعتماد الاستيراد عندما يريد مستورد محلي أن يستورد من الخارج بضاعة، ويتم تمويل العملية عن طريق الاعتماد المفتوح للاستيراد، أما انضمام بنك في بلد المستفيد لتأييد هدا الاعتماد فانه يعتبر اعتماد تصدير بالنسبة لبلده، ويقوم هدا التقسيم على النظر إلى الاعتماد من وجهة حركة السلع من الدولة واليها، ومن زاوية التبادل التجاري، ويمكن أن يكون اعتماد التصدير والاستيراد منفصلين، أي أن يوجد أحدهما دون الآخر، كما يمكن أن يكون كل منهما اعتمادا قابلا للإلغاء أو قطعيا.

2-التحصيل المستندي:

إن المادة الثانية في فقرتها أ من النشرة رقم 522 المنظمة للتحصيل المستندي أعطت تعريفا للتحصيل من خلال اغراضه، فالتحصيل يعني تعامل المصارف بالمستندات بموجب التعليمات التي استلمها من اجل:

-الحصول على دفع قيمة المستندات أو قبول المسحوب عليه؛

-تسليم المستندات مقابل دفع قيمتها أو قبول الكمبيالة؛

-تسليم المستندات وفقا لشروط أخرى.[1]

وللتحصيل المستندي نوعين أساسين، هما:[2]

-المستندات مقابل الدفع

في هذه الحالة يستطيع المستورد أو البنك الذي يمثله أن يستلم المستندات ولكن مقابل أن يقوم بالتسديد الفعلي نقدا لمبلغ البضاعة.

-المستندات مقابل القبول:

حسب هذه الصيغة يمكن للمستورد أن يستلم المستندات ولكن ذلك لا يتم إلا بعد قبوله الكمبيالة المسحوبة عليه، حيث تسمح هذه الطريقة للمستورد بالاستفادة من مهلة التسديد.

[1] رقية جبار، التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 3، العدد 2، 2017، ص 03.

[2] الطاهر لحرش، تقنيات البنوك، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 120.

ثانيا: تمويل التجارة الخارجية في الاجل المتوسط والطويل

ينصب تمويل متوسط وطويل الأجل للتجارة الخارجية على تمويل تلك العمليات التي تفوق في العادة ثمانية عشر شهرا، وهناك العديد من التقنيات التي تستعمل في هذا المجال وهي قرض المشتري، قرض المورد، التمويل الجزافي وأخيرا القرض الإيجاري الدولي. والهدف منها جميعا هو توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطور التجارة الخارجية.

1-القرض المشتري

هو قرض مباشرة من طرف مؤسسة مصرفية توجد ببلد المصدر للمشتري الأجنبي أو لبنكه بهدف تشجيع صادرات الدول المعنية، بحيث غالبا ما يتم في هذا الشأن الاتفاق بين المصدر والمستورد على شروط عقد التصدير وكذا شروط السداد، ويتولى البنك عملية التسديد المحددة ويدفع مباشرة للمصدر قيم الصفقات المبرمة.[1]

2-قرض المورد

قرض المورد هو آلية أخرى من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل وقرض المورد هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد (قرض) يمنحها المصدر لفائدة المستورد وبمعنى آخر، عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد، يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات، ولذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط.[2]

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في التجارة العالمية

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة العالمية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز[3]:

1-انتقال الأيادي العاملة: وذلك بسبب:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول؛
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة؛

[1] بوالصوف سامية، بوقشور أمينة، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة جيجل 48، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصاد، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016/2015، ص 73.

[2] شيلالي حكيم، منان منور، صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة البنك الجزئري الخارجي وكالة البويرة 37، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/2014، ص 69.

[3] حاجي عصام وآخرون، المرجع السابق، ص 11-13.

- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال؛
- درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة؛
- العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

2-رأس المال: ويشمل:

- **سعر الفائدة الحقيقي**: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع؛
- **سعر الخصم** : إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال؛
- **سعر الصرف**: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان .

3-التكنولوجيا:

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثرت على التجارة الدولية .

وقد تكون هناك عوامل لها تأثير حيوي في التجارة الدولية، نذكرها فيما يلي:

4-الاستثمارات الأجنبية:

بحيث تؤثر عليها من حيث الحجم، النوع النمط والأقطار المتطورة فالدول المتقدمة تمتلك عموما رؤوس أموال كبيرة متدفقة للدول التي تعاني نقص في رؤوس الأموال، كما أنها تدفقت بشكل غير مباشر من خلال السلع كالآلات وبالمقابل تدفقت الموارد الخام من الدول النامية إلى الدول المتقدمة مما كل حركة تجارية دولية.

5-سياسات التجارة الدولية:

هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بشأن علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف قومية محددة وهي تختلف من دولة الأخرى ومن أهم تلك السياسات: سياسة حرية التجارة الدولية المتمثلة في مجموعة الإجراءات التي تقلل من تدخلات الدولة في التجارة الدولية والتي تسعى لتحسين الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية. وسياسة حماية التجارة الدولية ومفادها هو قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع باقي الدول بتطبيق

بعض الأساليب من اجل حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، وتتبع عدة أساليب في جانب الواردات. كالرسوم الجمركية، نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، الحظر والمنع لبعض السلع المستوردة وتطبيق نظام الحصص.

6-الاتفاقيات التجارية والدولية والاتحادات والأسواق المشتركة: من أهم هذه الاتفاقيات:

-الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT؛

- منظمة التجارة العالمية؛

- السوق الأوروبية المشتركة والوحدة الاقتصادية بينهما وتوحيد العملة؛

- السوق العربية المشتركة واتفاقيات المناطق التجارية الحرة والتوحيد الاقتصادي بين الدول العربية.

المبحث الثاني: ماهية جائحة كورونا

لقد شهد العالم منذ شهر ديسمبر 2019 ازمة صحية أودت بحياة الملايين من البشر ولا زالت تحصد الالاف من الأرواح يوميا عبر مناطق مختلف، وقد اطلق عليها فيروس كوفيد 19 لارتباطها جبينا بفيروس كورونا.

المطلب الأول: نشأة وتطور جائحة كورونا

ظهر هذا الوباء القاتل الذي عرف في البداية باسم كورونا فيروس (Corona Virus) تم باسم (Covid Virus) ثم باسم (Covid-19) في: "منتصف شهر ديسمبر 2019 في منطقة (Wuhan) الصينية، وقد ذكر أن مصدر الوباء يعود إلى السوق العمومي للأسماك حيث تناولت سيدة صينية في التاسعة والأربعين من عمرها حساء الوطواط أو الخفاش (Bar Soup) فأصيبت بأعراض مرض فتاك لم تعرف حقيقته في بادئ الأمر.

وفي 23 ديسمبر وبعد قيام فريق طبي بإخضاع المرأة المصابة لتحاليل طبية معمقة أستطاع أحد الأطباء وهو الدكتور (Li Wenliang) ذو الـ 33 عاما من التعرف على هذا الفيروس القاتل فقام على الفور بنشر تحذيرات صارمة لزملائه على صفحته الخاصة، حيث فندت الحكومة الصينية كل تلك التحذيرات معتبرة إياها محض شائعات ولوّحت بعقوبة ستطال كل مروجيها، وبعد أيام قليلة أصيب الدكتور Li نفسه بهذا الفيروس وتوفي بتاريخ 07 فيفري 2020 وقد تأكد ذلك مع استفحال فيروس كورونا في الصين وانتشاره بشكل واسع.

وقد ساهمت عدة عوامل في تضاعف عدة إصابات واستفحال الفيروس وانتقاله من الصين إلى عدة دول مجاورة في مرحلة أولى ثم إلى جل دول العالم في المرحلة الثانية ومن أبرز هذه العوامل:

-مجال النقل والطيران المفتوح على مستوى العالم؛

-التراخي في اتخاذ إجراءات صارمة لوقف انتشار فيروس وغيرها الأمر الذي أدى إلى تفشي الفيروس بصورة سريعة جدا يتحول فيما بعد إلى وباء عالمي سجل أرقاما مخيفة جدا تجاوزت وبائي إيبولا و(Sars) واللذان قدرت حالات الوفيات فيها بضعة آلاف؛

يلاحظ مما سبق أن فيروس كورونا كوفيد -19 لم يعد مشكلة الصين فقط بل أضحى مشكلة عالمية لأن كل أولئك الموجودين بالقرب من المريض هم جميعهم محتملون أن يكونوا حاملون للفيروس وبالتالي فإن عملية السيطرة والتحكم في انتشار الفيروس وتفشيه أصبحت صعبة ومعقدة.[1]

[1] رحيمة كروش، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الصحي ازاء فيروس كورونا كوفيد – 19 لدى الطلبة الجامعيين – دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020، ص ص 66-67.

المطلب الثاني: طرق انتشار جائحة كورونا

غالبا تنتشر الأمراض المعدية بطريقين هما[1]:

أولا: الطريقة المباشرة:

وهي تنتقل من شخص إلى آخر مباشرة بوساطة أحد الأمور التالية:

- الملامسة الشخصية للمريض وأكثر الأمراض انتقال الأمراض الجلدية المعدية مثل الجرب والقمل والفطريات؛
- الرداد الصادر من المصاب بواسطة السعال أو العطس أو البصق مثل الانفلونزا والسل؛
- العلاقات والتجارب والملامسة الجنسية الخاطئة والمحرمة مثل الزهري والسيلان والايدز؛
- بواسطة نقل الدم تنتقل عندما يكون الدم مصابا بمرض مثل الايدز؛
- من الأم إلى الجنين عبر المشيمة مثل مرض الايدز.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة:

والذي يحتاج إلى وسيط آخر لنقل المرض من شخص إلى آخر مثل:

- الوسائط الحية أي الكائنات الحية الموجودة في الطبيعة مثل القوارض والحشرات والحيوانات الأخرى وخير مثال عليه مرض الطاعون وانفلونزا الطيور؛
- الوسائط غير الحية الموجودة في الطبيعة مثل الماء والتربة والهواء والحليب والأغذية مثل التسمم الغذائي والإسهامات والجفاف والتهابات الأمعاء"؛

وبما أن فيروس كورونا (كوفيد 19) من بين الأمراض المعدية فإن طريقة انتقاله أيضا تتم بطريقين مباشرة وغير مباشرة. وقد أثبتت أغلب الدراسات والأبحاث حول طريقة انتشار فيروس كورونا أن "طريقة الانتقال الرئيسية هي من إنسان إلى إنسان عن طريق المفرزات التنفسية المزفورة (مثل السعال أو العطاس). لهذا يجب أن تكون المسافة بين الأشخاص 1.5 متر على الأقل حتى لا تنتقل العدوى إذا عطس شخص مصاب (الازدحام خطير). تبقى القطرات الناقلة لفيروس كورونا معلقة في الهواء لفترة قصيرة، وقد تترسب على منضدة مثلا أو أي شيء من هذا القبيل، فيصبح ناقلا للعدوى عندما يلمسه شخص ما ولا يغسل يديه جيدا بالماء والصابون. وينصح بغسل اليدين كل حين وآخر حيث قد تنتقل العدوى من مسك أكرة باب ملوث. من اليدين تتم بعد ذلك الإصابة بالعدوى عندما يلمس الشخص فمه أو أنفه أو عينه فيجد الفيروس طريقه إلى الجهاز التنفسي للشخص.

[1] نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر –دراسة تحليلية–، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد 2، العدد 2، جوان 2020، ص 126.

ويفترض أنه شبيه ببقية فيروسات الكورونا، التي قد تبقى حية ومعدية على السطوح المعدنية، أو الزجاجية، أو البلاستيكية، لفترة تصل إلى تسعة أيام في درجة حرارة الغرفة".

المطلب الثالث: الإجراءات المتبعة للحد من جائحة كورونا

نظرا لأن التداعيات الاقتصادية تنشأ بصفة خاصة عن وقوع صدمات حادة في قطاعات محددة، سيتعين على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية، والسوق المالية، لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة.

ويمكن استهداف الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة من اضطراب العرض وهبوط الطلب لكي تحصل على تحويلات نقدية، ودعم على الأجور، وتخفيف ضريبي، بحيث تُقَدَّم المساعدة للناس على تلبية احتياجاتهم ولمؤسسات الأعمال لكي تحافظ على سلامة أوضاعها. على سبيل المثال، اتخذت إيطاليا إجراءات مختلفة منها مد المواعيد النهائية المحددة لسداد ضرائب الشركات في المجالات المتضررة ووسعت نطاق تغطية صندوق تكملة الأجور ليقدم دعما لدخل العمالة التي يتم تسريحها، وقدمت كوريا دعما على الأجور لصغار التجار ورفعت إعانات الرعاية المنزلية والباحثين عن عمل، وألغت الصين مساهمات الضمان الاجتماعي من مؤسسات الأعمال بصفة مؤقتة. وبالنسبة لمن تم تسريحهم، يمكن زيادة تأمينات البطالة مؤقتا، بمد فترتها، أو زيادة الإعانات، أو تخفيف شروط الأهلية للاستفادة منها. وفي حالة عدم إدراج الإجازات لأسباب مرضية أو عائلية ضمن المزايا الاعتيادية، ينبغي أن تنظر الحكومات في تمويلها والسماح للعاملين الذين يصابون بوعكة صحية أو لمن يتولوا رعايتهم المكوث في منازلهم دون خوف من فقدان وظائفهم أثناء فترة الوباء.

وينبغي أن تظل البنوك المركزية مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولا سيما لتلك التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ربما كانت أقل استعدادا لمواجهة اضطراب حاد. ويمكن أن تقدم الحكومات ضمانات ائتمانية موقتة وموجهة لتلبية احتياجات هذه الشركات إلى السيولة على المدى القصير. على سبيل المثال، توسعت كوريا في الإقراض لأغراض عمليات مؤسسات الأعمال وتقديم ضمانات على قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة. ومن شأن أجهزة التنظيم والرقابة على الأسواق المالية كذلك أن تشجع على تمديد آجال استحقاق القروض مؤقتا وعلى أساس إطار زمني محدد.

ومن خلال التنشيط النقدي الأوسع نطاقا كتخفيض أسعار الفائدة الأساسية أو شراء الأصول يمكن رفع مستوى الثقة ودعم الأسواق المالية إذا واجهت السوق مخاطر من تشديد الأوضاع المالية بشكل كبير (بينما

الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية الكبيرة تولد هي كذلك تداعيات مواتية على البلدان المعرضة للخطر). والدفعة المالية التنشيطية واسعة النطاق التي تتسق مع الحيز المتاح للتصرف في المالية العامة يمكن أن تساعد على زيادة الطلب الكلي لكنها ستزداد فعالية على الأرجح عندما تبدأ عمليات الشركات في العودة إلى الوضع الطبيعي.

وبالنظر إلى الانتشار الواسع لهذا الوباء على مستوى عدد كبير من البلدان، والروابط الاقتصادية الواسعة العابرة للحدود، وكذلك الآثار الكبيرة على الثقة والتي تحد من النشاط الاقتصادي وتؤثر على الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية، من الواضح أن هناك حجة واضحة تدعو إلى تنسيق الاستجابة على المستوى الدولي. فيجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان التي لديها قدرات محدودة في مجال الصحة لكي تتجنب وقوع كارثة إنسانية. وصندوق النقد الدولي على أهبة الاستعداد لدعم البلدان المعرضة للخطر من خلال تسهيلات الإقراض المختلفة، بما فيها تلك التي تتيح صرف الموارد على أساس عاجل في حالة الطوارئ والتي يمكن أن تصل إلى 50 مليار دولار لبلدان الأسواق الصاعدة ومنخفضة الدخل.[1]

المطلب الرابع: الآثار المترتبة عن جائحة كورونا

صحيح أن الوباء لن يغير اتجاه الاقتصاد العالمي بشكل جذري، لكن شانون كي أونيل- الباحثة البارزة في المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية- أشارت إلى أنه يقوض المبادئ الاساسية للصناعة العالمية ويكسر الروابط في سلاسل الإمداد العالمية. فغالبا ما تتكون سلاسل الامداد التي تهيمن على إنتاج الشركات من مراحل متعددة وتنتشر عبر دول مختلفة، والآن تتعرض لتأثيرات وسط الوباء، وهذا يدفع الشركات إلى إعادة التفكير فيها وتقليصها.

صاحب ذلك قدر كبير من الهلع، الذي أضر بالاقتصاد العالمي بشدة، وعلى جانبي العرض والطلب في آن واحد. على جانب العرض، كانت الحاجة للتباعد الاجتماعي سببا في بقاء العمال في منازلهم، وتوقف الرحلات الجوية، وإغلاق المدارس والجامعات والنوادي الاجتماعية والمقاهي والمطاعم، وصعوبة الحصول على مكونات الإنتاج في ظل تشابكات الإنتاج عالميا. النتيجة الحتمية كانت انخفاض الإنتاج في عدد كبير من القطاعات، الذي لم تعوضه محاولات التأقلم بالعمل والتعلم عن بعد.

[1] غيتا غوبينات، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، صندوق النقد دولي، https://www.imf.org، 2022/04/19، 18:40.

على جانب الطلب، أصاب الفيروس مستوى الطلب الكلي بالضمور نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي بسبب ضعف القوة الشرائية، وتدني الإنفاق الاستثماري بسبب عدم اليقين، وانغلاق أسواق التصدير السلعي والخدمي بسبب مشاكل النقل. كما ساهم القلق في تأجيل قرارات شراء السلع، خاصة المعمر منها، وقرارات الاستثمار في مشروعات جديدة، انتظارا لانقشاع الغمة. إضافة لكل ذلك، ساهمت تفاعلات العرض والطلب في تعميق الأزمة[1].

من التداعيات الكبيرة لـ (كوفيد 19) هو انهيار معظم اقتصادات العالم وشللها ابتداء من ذوي الأجر اليومي فنتيجة الحظر والحجر الصحي الإلزامي خسروا أعمالهم مما تسبب بأزمة بطالة، فضلا عن انفراد الدول بدعم اقتصادها الداخلي وانهيار السوق الاقتصادي الدولي والذي ستكون نتائجه أكثر صرامة على العالم أجمع حتى بعد انتهاء الجائحة وبالتالي فإن الاقتصاد سيكون تنافسيا أكثر مما هو تعاوني، وإن كان التأثير متباينا بين الدول[2].

أولا: الآثار الاقتصادية

قال الدكتور علي الإدريسي، الخبير الاقتصادي إن فيروس كورونا أظهر هشاشة الاقتصاد العالمي، الذي لم يمتلك القوة والصلابة لمواجهة هذا الفيروس، مشيرا إلى أن العديد من القطاعات الاقتصادية تأثرت بشكل كبير بالجائحة، مثل السياحة والطيران، كما أنه كشف أيضا عن عدم قدرة أنظمة التأمين الصحي في الكثير من الدول على التصدي للفيروس[3].

جاءت هذه الأزمة من القطاع الصحي، نشأت تبعاتها وآثارها وفقا لتدابير العزل والاغلاق العام وخلفت أعباء مالية إضافية وجهتها الحكومات لتدعيم احتياجات ومتطلبات الرعاية الصحية، كما ترتب نتيجة تلك الجائحة العديد من الاثار الاقتصادية والاضرار التي نالت من أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية، حيث تم تعليق الرحلات الجوية بهدف احتواء هذا الوباء وعزله والذي تسبب في خسائر فادحة الشركات الطيران تفوق 113 مليار دولار، كما تضرر قطاعي السياحة والفندقة بمقدار 62 مليار دولار، فضلا عن انخفاض الطلب على الطاقة ب 10 ملايين برميل يوميا، وانخفض الطلب على المواد الأولية من قبل الصين، اذ انها تقوم باستيراد ما نسبته 50% من الانتاج العالمي، وتجدر الاشارة الى ان التداعيات والاضرار لا زالت في تفاقم مستمر إلى يومنا هذا،

[1] محمد بوبوش، تداعيات ازمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي، مجلة حمورابي، العراق، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء-ربيع، 2020، ص ص 51-52.
[2] ضحى سعد عبيد، هبة علي حسين، ازمة التعامل مع جائحة كورونا العراق انموذجا، مجلة حمورابي، العراق، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء-ربيع، 2020، ص 72.
[3] خبير: فيروس كورونا أظهر هشاشة الاقتصاد العالمي، https://www.elwatannews.com/ 2021/03/08، 9:37.

وهو ما يميز طبيعة هذه الأزمة وتشير إليها، كونها قد بدأت في القطاع الحقيقي وامتدت للقطاعات والجوانب الأخرى جراء سبل وجهود مكافحة واحتواء تلك الجائحة على نقيض الأزمات السابقة[1].

وقد اشار التقرير الصادر عن قناة الجزيرة للاخبار لمجموعة من الاثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا، وهي[2]:

1-تأثير جانب العرض بسبب تعطل الانتاج نتيجة للإصابات بالفيروس، وكذلك اجراءات احتوائه؛

2-تأثير جانب الطلب عالميا وخصوصا في قطاع السياحة وصناعة الترفيه؛

3-انتشار هذه الآثار عالميا نتيجة للانتقال الفيروس عبد الحدود، وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الكبرى والصين؛

4-تأثر الاقتصاديات العربية سلبا من خلال العديد من القنوات اهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط.

ثانيا: الآثار الاجتماعية

لقد أثر فيروس كورونا على العالم بصورة كبيرة من جميع النواحي والاصعدة .فعلى الصعيد الاجتماعي، جعل فيروس كورونا العالم في عزلة، وأعاق حرية التنقل والتواصل وقيد السفر وجعل الحكومات تتبادل الاتهامات، وخلق سلسلة من هجمات الكراهية ضد الاجانب في بلدان متعددة. كما إثر على السياحة وخاصة الدول التي تعتمد على السياحة بصورة كبيرة والتي ستواجه خسائر صعبة جراء انتشار الفيروس.

اما على الصعيد الصحي فقد أحدث الفيروس نقصاً في الادوية والمعدات الطبية وحصد الآلاف من الضحايا على مستوى العالم، ودفع الدول لاتخاذ اجراءات صارمة بعد انتشار الفيروس، كفرض الحجر الصحي على البلاد بأكملها، مما تسبب في عدم خروج المواطنين من بيوتهم وخلو الاماكن العامة وخسارة الماليين من الناس لوظائفهم[3].

ثالثا: الآثار النفسية

هناك الرعب الدائم من الاصابة بالفيروس وكيف سيؤثر وبأي شكل على الجسم وما هيّة الأعراض التي سيسببها وهل سيترك آثار على المدى البعيد اذا ما تم الشفاء منه أم لا، ثانياً الخوف من معرفة الناس الآخرين

[1] نعمان منذر يونس وآخرون، البعد المالي والتنموي لمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 12 العدد 52 جزء 3، 2020، ص 424.

[2] هاني عبد اللطيف، تقرير آثار كورنا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، قناة الجزائر، قطر، 24 مارس 2020، ص 2.

[3] ضحى سعد عبيد، هبة علي حسين، المرجع السابق، ص 74.

بإصابة الشخص نفسه بالفيروس وكأنه مرض من الامراض المعيبة أو المخجلة وبالتالي حدوث امكانية اخفاء الأمر واتاحة المجال لنقل العدوى للغير عن غير قصد وبسبب الخوف من (فضيحة) الاعلان عن المرض، ثالثا الحالة النفسية التي تصيب المريض بعد الاصابة خاصة اذا تم عزله في المشفى وكان كبيرا في السن ولم يعد يسمح له برؤية عائلته لفترة قد تطول وهو لا يعرف ماذا سيحصل له وان كان سيموت وحيدا دون رؤية فلذات أكباده أو شريكة حياته التي عاش معها لسنوات طويلة على الحلوة والمرّة، مأساة يعيشها كل يوم هذا الانسان المريض حتى ولو توفّرت له كل أساليب الرعاية الطبية والصحية على أكمل وجه[1].

وقد دفع الركود الاقتصادي العالمي الناجم عن كوفيد-19 والحجر الصحي الملايين إلى حافة المجهول. وقد أشارت دراسات إلى ارتفاع معدلات الأمراض النفسية في أعقاب الركود الاقتصادي عام 2008، بسبب الإفلاس وارتفاع معدلات البطالة وانهيار الخطط والتطلعات للمستقبل[2].

وحسب مجلة «تايم» الأميركية، أجرت منظمة «FAIR Health» غير الربحية، دراسة على قاعدة طلبات الحصول على التأمين الصحي في الولايات المتحدة التي تضم 32 مليار طلب تقديم خدمة طبية.

وركزت الدراسة على نحو ملياري طلب خدمة طبية خلال الفترة ما بين 2019 و2020، والخاصة بأعمار مَن تتراوح من يوم و22 عاماً، خصوصاً السنوات المضطربة عاطفياً من 13 إلى 18 عاماً، وبدرجة أقل على أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و22 عاماً.

ووفقاً للمجلة، وجدت الدراسة بعض الأرقام مذهلة ومقلقة للغاية رغم أنها بعضها كان متوقعاً، فمثلاً رصدت زيادة بنسبة 334% في إيذاء النفس المتعمّد بين الطلاب البالغين من 13 إلى 18 عاماً خلال أغسطس (آب) 2020 مقارنةً بالشهر نفسه من العام السابق، وكذلك زيادة بنسبة 49.6% في الاكتئاب، و67.5% زيادة في اضطراب القلق العام بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و22 عاماً في جميع أنحاء الولايات المتحدة في أبريل (نيسان) 2020 مقارنة بأبريل 2019.

ووفقاً للمجلة، وجدت الدراسة بعض الأرقام مذهلة ومقلقة للغاية رغم أنها بعضها كان متوقعاً، فمثلاً رصدت زيادة بنسبة 334% في إيذاء النفس المتعمّد بين الطلاب البالغين من 13 إلى 18 عاماً خلال أغسطس (آب) 2020 مقارنةً بالشهر نفسه من العام السابق، وكذلك زيادة بنسبة 49.6% في الاكتئاب، و67.5%

[1] الأثر النفسي لفيروس كورونا على المصابين به، https://www.ammonnews.net/ ، 2021/03/08، 10:09.

[2] فيروس كورونا: كيف نتعافى من الصدمة النفسية الجماعية الناجمة عن كوفيد-19؟، https://www.bbc.com/ ، 2021/03/08، 10:10.

زيادة في اضطراب القلق العام بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و22 عاماً في جميع أنحاء الولايات المتحدة في أبريل (نيسان) 2020 مقارنةً بأبريل 2019.

ووجدت الدراسة أن بعض أسوأ الارتفاعات حدث في شهري مارس (آذار)، خلال المرحلة الأولى من الوباء في الولايات المتحدة، حيث زادت خلال الشهرين الطلبات المتعلقة بالاضطرابات العقلية بنحو 100% بالنسبة إلى المجموعة العمرية ما بين 13 و18 عاماً، ولاحقاً انخفضت إلى 50% في مايو (أيار)، و30% طوال الصيف واستقرت عند نحو 20% منذ ذلك الحين حتى انتهاء الاستطلاع في نوفمبر (تشرين الثاني) ولا تزال زيادة كبيرة عن العام السابق.

وكذلك شهدت الفئة العمرية ما بين 19 و22 عاماً نمطاً مشابهاً، حيث وصلت إلى 70% في مارس وأبريل واستقرت عند أقل من 20% فقط في نوفمبر.

ولفتت الدراسة إلى أن الفتيات، بشكل عام، عانين أكثر من الفتيان، حيث مثّلن 66% من الطلبات في كلتا الفئتين العمريتين.

وسيطر القلق والاكتئاب واضطرابات التكيف على المجموعة العمرية ما بين 13 و22 عاماً، وزادت في ربيع 2020، حيث زادت بنسبة 80% إلى 90% للمجموعة العمرية ما بين 13 و18 عاماً، و45% إلى 65% للمجموعة العمرية ما بين 19 و22 عاماً. ورغم التراجع في كلتا المجموعتين، لكنها لا تزال أكثر شيوعاً بنسبة تصل إلى 25% عما كانت عليه في نهاية عام 2019.

وقالت الدراسة إن علاج تلك الاضطرابات العقلية سهل جداً بالأدوية، وهو ما فعله الأطفال، ففي المجموعة التي تتراوح أعمارها بين 13 و18 عاماً، زادت الطلبات بتناول جرعات زائدة من المخدرات بنسبة 95% في مارس و119% في أبريل.

وبالنسبة إلى التعاطي الذي لم يصل إلى حد الجرعات الزائدة، كانت الأرقام 65% و63% في تلك الأشهر على التوالي، ففي المجموعة (19 – 22 عاماً) كانت ذروة الزيادة في الجرعات الزائدة بنسبة 65% في مايو، وبلغت نسبة التعاطي بشكل عام زيادة بنسبة 27% في أبريل.

وقالت المجلة إن أرقام الدراسة تنعكس النتائج التي توصلت إليها المراكز الأميركية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والتي أبلغت عن أعلى عدد سنوي لوفيات الجرعة الزائدة في الولايات المتحدة على الإطلاق في العام الذي انتهي في مايو 2020.

وذكرت «تايم» أنه على العكس من الوباء، لا يمكن التخلص من الانتكاسة العاطفية المصحابة له تماماً، حيث توجد مسافات طويلة تتطلب علاجاً لأعراض المرض بعد أشهر من الإصابة، وكذلك سيكون هناك أطفال بحاجة إلى رعاية، للألم النفسي في المستقبل، واختتمت تقريرها بأن «الوباء الذي بدأ قبل عام لن يغادرنا قريباً»[1].

[1] «فاقت أسوأ التوقعات»... المعاناة النفسية جراء «كورونا» أكبر من الوباء، https://aawsat.com/ ، 2021/03/08، 10:12.

المبحث الثالث: بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث الى الدراسات السابقة العربية والاجنبية التي لها علاقة بدراستنا، ومن ثم نوضع العلاقة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية وذلك من خلال نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1-نور الدائم الطيب يوسف الحاج، أثر جائحة كورونا (كوفيد -19) على اعداد ومراجعة القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر جائحة كورونا (كوفيد -19) على اعداد ومراجعة القوائم المالية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهجي التحليل لدراسة الحالة، وقد تم اخذ عينة عشوائية مقدارها 75 من مجتمع الدراسة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، منها:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجائحة كورونا (كوفيد-19) على اعداد ومراجعة القوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

- عند تطبيق معيار المراجعة الدولي (ISA530) والخاص بتوثيق لأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية المراجعة يواجه المراجعين صعوبة بالغة في ذلك في ظل تداعيات جائحة كورونا.

- تقيد المراجعين الخارجيين بأنظمة الدولة للحد من آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) أدى الى عدم التمكن من حضور الجرد نهاية عام 2019م مما يتطلب اعادة النظر في تكلفة البضاعة المباعة عند تطبيق المعيار الدولي للمراجعة (ISA 570) الاستمرارية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) يؤثر في تقييم استمرارية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية

- بسبب جائحة كورونا (كوفيد- 19) ولتطبيق مبدأ الاستمرارية تكتفي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بالإفصاح عن المخاطر المحتملة ولا يتم التعديل على صلب القوائم.

-- بسبب جائحة كورونا (كوفيد-19) ولتطبيق مبدأ الاستمرارية تكتفي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية بالإفصاح عن المخاطر المحتملة ولا يتم التعديل على صلب القوائم المالية الا في حالة وجود تأثير على استمرارية تلك المنشئات.

2-بن الطيب علي، التأثير العالمي لأزمة كورونا على الفرص المتاحة للإستدامة المستقبلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020.

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على التأثير العالمي لأزمة كورونا على مؤشرات تحقيق ابعاد الاستدامة من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية واهم الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية بعد أزمة كورونا في العالم، وقد تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على تحليل المعلومات والبيانات المستوفاة من الكتب والمجلات والمجلات الالكترونية والجرائد، ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، منها:

-يوجد أثر ايجابي وسلبي لازمة جائحة كورونا على الفرص المتاحة للاستدامة المستقبلية في دول العالم؛

-أزمة جائحة كورونا أثرت فعلا على مؤشرات تحقيق أبعاد الاستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية على مستوى دول العالم؛

-لازمة كورونا مجموعة من الدروس فتحت اعين دول العالم عليها من اجل تحقيق الاستدامة؛

-هناك عدة فرص متاحة للاستدامة المستقبلية بعد ازمة جائحة كورونا في دول العالم.

3-أحمد فايز الهرش، أزمة الاغلاق الكبير: الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد -19، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، الجزائر، مجلد 02، عدد 2 خاص، 2020.

تهدف الدراسة الى بيان اهم الآثار الاقتصادية لأزمة الاغلاق الكبير بسبب فايروس كورونا كوفيد-19، كذلك هدفت الى ابراز الاستراتيجيات الصحية والادارية التي اتبعتها الدول للتعامل مع مرض فايروس كورونا كوفيد-19، وسعت الدراسة الى معرفة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الازمة الاقتصادية، واتبع الباحث المنهج الاستقرائي بالاطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير والاحصاءات والبيانات الدولية حول عدد من المؤشرات الاقتصادية بعد بدء تأثير الاغلاق الكبير بسبب انتشار الفايروس، كما تم استخدام المنهج الاستنباطي والتحليلي للتعرف على الاثر الاقتصادي الذي خلفته ازمة كورونا وكذلك استنباط مسارات الاقتصاد ما بعد كورونا.

وخلصت الدراسة الى انه ما يلي:

-تأثيرات الازمة لا شك بانه ستكون لها ابعاد متعددة منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي والسياسي وغير ذلك، وقد اخذت الازمة مسارا طبيا وصحيا بادئ الامر ثم تطورت مع حالة الاغلاق الكبير الى ازمة اقتصادية وامتدت لتصبح حالة سياسة واجتماعية؛

-لازالت الازمة تعكس اثارها على الجوانب الاقتصادية حيث اثرت على وضع الاسواق من نقص في السيولة وتراجع الطلب العام ما عدا على السلع الاساسية من مواد غذائية وغيرها، كما تراجع الطلب على النفط والمحروقات عالميا مما انعكس على اسعارها؛

-عطفا على ما تقدم فان الرفاهية ستتراجع بمستويات متباينة وان العولمة بشكلها السابق ربما ستصبح من الماضي حيث ستشق الدول لها مسارات جديدة تنكفؤ على ذاتها بتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الطبية والغذائية والاستراتيجية، مما يتيح لرؤية عولمة متحفظة بأشكال مستحدثة، كما ان النهج الاقتصادي الحر سيكون على المحك حيث سترسم الدول مسارات تدخل اقتصادي يتناسب مع عمق المرحلة وصعوبتها، وقد يمتد هذا التدخل على شكل قوانين وانظمة تسهل للدول التدخل كلما استدعت الضرورة؛

-اما بخصوص الازمة الاقتصادية فان طول تأثيرها يعتمد على امد انتشار الفيروس ومدى القدرة على السيطرة عليه وبائيا بسياسة التباعد الاجتماعي أو اللقاحات أو العلاجات ومدى قدرة المجتمعات على الانفتاح المشروط بظروف صحية والتخفيف ما أمكن من سياسة اغلاق القطاعات الاقتصادية والعمل على دفع النشاط الاقتصادي الى مستويات ما قبل كورونا.

4-أحمادي البشير، هزله سمير، تأثير أزمة كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2021/2020.

تهدف هذه الدراسة الى دراسة وضعية وأثر ميزان المدفوعات الجزائري في ظل جائحة كورونا كوفيد – 19 خلال 2019 و2020، وقد سعت الدراسة الى معرفة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية مع الازمة الاقتصادية.

لمعالجة هذه البحث إعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لكل من ميزان المدفوعات وفايروس كورونا وما يتضمنها، أما الجانب التطبيقي استخدامنا المنهج التحليلي لتحليل المؤشرات المستخرجة من المواقع الرسمية لتغطية جوانب الموضوع بما يتلائم مع طبيعة المشكلة.

وقد توصلنا الى ان الازمة الصحية تبعتها ازمة اقتصادية وتأثير سلبي لميزان المدفوعات تمثل في عجز الميزان بنسبة 57%.

5-بوصبيع العائش سهى وآخرون، التحليل الفني لمدى تأثير فيروس كورونا المستجد على مؤشرات الاسواق المالية: DJLA, S&P500, FTSE100, CAC40, NIKKEI225، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمه لخضر، بالوادي، 2021/2020.

يناقش هذا البحث تأثير فيروس كورونا (كوفيد- 19) على مؤشرات الاسواق المالية والمتمثلة في: مؤشر داو جونز، مؤشر ستاندرد اند بورز، مؤشر كاك 40، مؤشر فاينانشل تايمز، مؤشر نيكاي 225، بالموازاة مع ذلك تطرح الدراسة إشكالية كيف كان التحليل الفني لأثر الوباء المستجد كورونا على هذه المؤشرات التي تمثل مقياس لأكبر الأسواق في العالم. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وقد توصلت الدراسة وبإستخدام أهم ادوات التحليل الفني الى أن جميع المؤشرات السابقة قد سجلت انهيارات تاريخية في قيمها خلال شهر مارس من سنة 2020 متجاوزة بذلك خسائر الأزمة المالية لسنة 2008. مع استمرار انتشار المرض وعدم تحديث لقاح له هذا الأمر ستكون عواقبه وخيمة وسيصعب من عملية تعافي الاقتصاد العالمي الذي لا يزال يعني من آثار الازمة المالية العالمية .

6-حمادي أيمن وآخرون، اثر جائحة كورونا على تطور استخدام الدفع الالكتروني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة اعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021/2020.

تهدف هذه الدراسة الى تحديد اثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني، وكذا واقع هاته العمليات في الجزائر في ظل هذه الجائحة، حيث تعيش اغلب دول العالم على وقع جائحة كورونا التي تعد أزمة صحية تعدت تأثيراتها الأنظمة الصحة وامتدت لتشمل مختلف المجالات خاصة في ظل سرعة انتشار الفيروس، صعوبة السيطرة عليه وكذا عدم توفر علاج أو لقاح مؤكد له، حيث كان لها تأثير على عمليات الدفع الالكتروني، وقد تم الاعتماد على المنهج، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج، أهمها:

-ان لجائحة كورونا تأثير إيجابي على عمليات الدفع الالكتروني التي عرفت ارتفاعا في ظل هاته الجائحة مقارنة بفترات سابقة.

-ساهمت هذه في توجيه العملاء نحو الدفع الالكتروني لانه يساهم في الحد من تداول الأوراق النقدية والعملات المعدنية التي قد تحمل الفيروس، أي التقليل من خطر العدوى عبر هذه الأخيرة من جهة، كما يساهم في التقليل من التنقل والاحتكاك بين الافراد مما يخفض من خطر العدوى بينهم من جهة أخرى.

7-نعمان منذر يونس وآخرون، البعد المالي والتنموي لمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، المجلد 16، العدد 52، الجزء 3، 2020.

يهدف هذا البحث الى تحليل طبيعة الاقتصاد العالمي وبيان اهم أسباب الازمات السابقة بما فيها الازمة الراهنة، بالإضافة لتناول الابعاد المالية والتنموية للاقتصاد العالمي في ظل الجائحة، كما يهدف لاستشراف اهم آفاق مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، وقد تم الاعتماد على منهج التحليل الوصفي بالاعتماد على بعض البيانات والدراسات الصادرة من مؤسسات عالمية وابحاث وتقارير اقتصادية متخصصة، وقد توصلت الدراسة الى:

-ان الاقتصاد العالمي يعاني من هشاشة وضعف في هيكليته، ما يجعله عرضة للاضطرابات ما يكون سببها الرئيسي تداول الاصول المالية عالية المخاطر بصورة جامحة؛

- تسببت جائحة كورونا بأزمة انكماش في الطلب عالمي، وكذلك بأزمة سيولة على مستوى المصارف والمؤسسات والافراد نجم عنها عجز البعض منهم عن التسديد للجانب المدين؛

- ان من أهم التداعيات الاقتصادية التي خلفتها الجائحة على الصعيد المالي تتمثل في تعاظم العجز المالي وتزايد نسب الدين العام يتبعه انخفاض في الايرادات، وحدوث انكماش حاد نتيجة تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي على أثر انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي عالميا؛

- ان مجمل التوقعات المستقبلية الاقتصاد العالمي مرهونة بتطبيق تدابير تمهد الحلول الفورية عبر تطبيق فكرة مروحية النقود وتفعيل آلية التسهيل الكمي (النقدي)، بالإضافة لتطبيق حلول جذرية عبر تطبيق أساسيات ومبادئ الاقتصاد الاخلاق؛

-إن مستقبل الاقتصاد العالمي لن يشهد اعادة صياغة آلية وهيكلة العالقات الاقتصادية الدولية فقط، بل سيمتد نحو تعزيز تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي بشكل أكثر توسعا عن السابق وبما يتناسب مع عمق التداعيات وصعوبة الازمات عبر توليفة من الانظمة والقوانين التي تبيح لها التدخل وقت الضرورة.

8-نوزاد عبد الرحمان الهيتي، صبحي عبد الغفور جروان المولى، آثار جائحة كورونا كوفيد-19 على مصادر تمويل التنمية الدولية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، المجلد 14، العدد 1، 2022.

يهدف هذا البحث الى التعرف على تداعيات اثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد الكلي العالمي، وبيان حجم التغير في مسار التدفقات المالية الدولية من استثمارات اجنبية مباشرة ومساعدات انمائية دولية وتحويلات نقدية للعاملين التي اصبحت تمثل اهم مصادر تمويل التنمية الدولية بشكل كبير، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل المؤشرات ذات الصلة بمصادر التمويل الانمائي الدولي بمختلف انواعها، وذلك بالاعتماد على بيانات تقارير المنظمات والهيئات الدولية لاسيما تقرير افاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير التحويلات والهجرة، وتقرير مؤشرات التنمية العالمية، علاوة على تقرير العون الانمائي الدولي.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج، منها:

-انخفض الاستثمار الاجنبي المباشر عام 2020 بنسبة 44.2% من 1540 ترليون دولار عام 2019 الى نحو 859 مليار دولار عام 2020. وانتهى الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عام 2020 اقل بـ 30% من المستوى المسجل اثر الازمة الاقتصادية العالمية عام 2009، الامر الذي ستكون له تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

-انخفاض حجم التحويلات النقدية للدولة النامية عام 2020 اذ وصلت الى 470 مليار دولار أي انخفاض بنسبة 7.3-% وبقيمة 40 مليار دولار، قياسا بعام 2019، اذا كان حجم التحويلات النقدية للعالمين 508 مليار دولار، وهذا يرجع الى فقدان الملايين لفرص عملهم بسبب جائحة كورونا نتيجة للتدابير المتخذة والتي أدت الى دخول اغلب دول العالم في انكماش اقتصادي غير مسبوق.

-انخفاض حجم المساعدات الإنمائية والمعونات الرسمية بنسبة 11.5-% في عام 2020 مقارنة بعام 2019 نتيجة لجائحة كوفيد -19 التي أثرت على اقتصاديات الدول المانحة مما اضطرت الى تخفيض المخصصات المالية التي ترصد للمساعدات في موازنتها لعام 2020.

-تتسارع وتيرة انتشار الفقر المدقع العالمي بشكل سريع عام 2020 وبشكل لم يسبق له مثيل منذ عام 1998.

-ارتفاع معدلات البطالة الى نحو 6.5% على الصعيد العالمي.

-تزايد أعباء الديون الخارجية والدين الداخلي مما يلقي بظلال سلبية على مكانيات التعافي الاقتصادي من الندب الاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا على الدول النامية الفقيرة لاسيما بعض دول افريقيا جنوب الصحراء.

9-قادم دنيا، التداعيات الاقتصادية والمالية لجائحة كورونا على الاقتصادي العالمي وسبل المواجهة من المنظور الإسلامي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أم البواقي، 2021/2020.

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على تداعيات جائحة فايروس كورونا كوفيد -19 المستجد على الاقتصادي العالمي، بعد تحولها من ازمة صحية الى ازمة اقتصادية، من خلال دراسة وصفية تحليلية لاهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي، كما تهدف الى عرض اهم المعالجات الاقتصادية التي اقرها الاقتصاد الإسلامي في حالات الجوائح والأزمات واثبات مدى كفاءتها في معالجة الوضع.

وخلصت الدراسة الى ان التدابير العزل والوقاية تسببت في احداث شلل ضخم في كافة القطاعات الاقتصادية، مسببة انهيار كبير في مؤشرات الاقتصاد العالمي، حيث عرفت حركة التجارة العالمية شللا واضحا، ومعدلات النمو تهاوت، إضافة للارتفاع الرهيب الذي عرفته معدلات البطالة والتضخم، وفي هذا السياق تبين ان النظام الاقتصاد الإسلامي كفؤ بأدواته الأخلاقية والعملية –التي تتكامل مع بعضها- وأولوياته المرنة، في مواجهة كافة التداعيات الاقتصادية المترتبة عن مختلف الازمات والجوائح.

10-صولي منى، تحليل أثر أزمة كورونا على المؤشرات الاقتصادية للدول خلال الفترة 2021/2019- دراسة مقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021/2020.

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي الى ابراز مدى تاثير ازمة كورونا على المؤشرات الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية خلال الفترة 2019 -2021، للاحاطة بموضوع الدراسة اتبع المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم المنهج الوصفي في سرد وصفي لكل جوانب أزمة كورونا والمؤشرات الاقتصادية محل الدراسة، أما المنهج التحليلي اعتمد عليه لتحليل الجداول والمنحنيات والاشكال البيانية الخاصة بمتغيرات الدراسة. بينت نتائج الدراسة أن فيروس كورونا جائحة صحية تطورت الى أزمة اقتصادية مست جميع القطاعات كما تبين من خلال التأثير

السلبي على المؤشرات الاقتصادية للدول سواء المتقدمة او النامية الا ان تاثيرها على الدول النامية كان اكثر حدة نتيجة هشاشة اقتصادياتها قبل الأزمة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1-Samer Jabur Fadhil Alaser and others, Electronic commerce in COVID-19 Pandemic era, journal of sustainable studies, Iraq, Volume 4, Issue 1, 2022.

تهدف الدراسة الى معرفة تأثير جائحة كورونا على التجارة الالكترونية، وقد توصلت الدراسة الى ان لجائحة كورونا اثر إيجابي على التجارة الالكترونية، حيث ازدادت أهميتها وشهدت شعبية غير مسبوقة واصبح الملجأ الرئيسي لتلبية احتياجات الافراد أو المؤسسات من السلع والخدمات بسبب الحجر الصحي الذي فرضته الدول على المواطنين واغلاق كافة القطاعات الاقتصادية لمنع انتشار الفيروس.

2-Ivan Triyogo and Others, E-Commerce Readiness of Creative Industry During the COVID-19 Pandemic in Indonesia, Journal of Asian Finance, Economics and Business, Korea, Vol 8 No 3, 2021.

تهدف الدراسة الى تقديم تحليل لمدى جاهزية التجارة الالكترونية الإبداعية في اندونيسيا، وقد تم جمع البيانات من مواقع مختلفة قد تمثل الصناعة الإبداعية في اندونيسيا، تم تطبيق الطريقة الكمية كمنهج بحثي من خلال جمع استبيانات من 383 صاحب عمل، تم اختيارهم باستخدام طريقة أخذ العينات العنقودية العشوائية. بناءً على نتائج التحليل والمناقشة، استنتج أن جاهزية التجارة الإلكترونية مهمة جدًا في أوقات عدم اليقين مثل جائحة COVID-19. سيحدد مستوى الجاهزية استمرارية واستدامة شركة أو عمل في بيئة أعمال متقلبة. يمكن تقييم جاهزية التجارة الإلكترونية بناءً على الجاهزية التقنية والجاهزية التنظيمية والاستعداد البيئي. لا يتم أخذ جميع وجهات النظر في الاعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن تنفيذ أو تحسين التجارة الإلكترونية في فترة الوباء. يُنظر إلى الجاهزية التقنية على أنها أهم تأثير على قدرة الشركة على التعامل مع التقلبات، بينما تشجع القيود البيئية الشركات على تبني التجارة الإلكترونية والارتقاء بها إلى المستوى التالي. من ناحية أخرى، ليس للجاهزية التنظيمية أي تأثير على استعداد التجارة الإلكترونية للشركة لأن الشركة أو المنظمة لا تنظر في هذا الجانب.

3-Shengyu Gu and others, Impact of the COVID-19 Pandemic on Online Consumer Purchasing Behavior, Journal of Theoretical and applied Electronic Commerce Research, Switzerland, 16, 2021.

مع انتشار جائحة COVID-19 والأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية، تعد دراسة سلوك المستهلك عبر الإنترنت ذات أهمية خاصة. كان الغرض من هذه الدراسة هو تشكيل نهج منهجي لتقييم العلاقات ومستوى تأثير العوامل التي تنشط السلوك الشرائي للمستهلكين عبر الإنترنت على خلفية جائحة COVID-19. اعتمدت منهجية البحث على تحويل استبيان كاتيل وتنفيذ تحليل الارتباط. لتحديد استعداد سلوك المستهلك عبر الإنترنت في وقت اتخاذ قرار الشراء، استخدمت هذه الدراسة طريقة الاستبيان.

تم إجراء الاستطلاع بين المتسوقين عبر الإنترنت في أكبر 10 دول من حيث نمو سوق التجارة الإلكترونية (الصين، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، روسيا، المملكة المتحدة، المانيا، جنوب افريقيا، كندا، البرازيل، فرنسا). المساهمة العلمية هي مجموعة الأدوات المنهجية المقترحة لتقييم السلوك الشرائي للمستهلكين عبر الإنترنت، والتي تحدد العوامل الأكثر تأثيرًا في سلوكهم الشرائي وتوفر فرصة لتقييم ديناميكيات نشاطهم خلال فترة الدراسة، لتحديد الاتجاهات الرئيسية وتحديد التغييرات في سلوكهم. كشف البحث عن التغييرات التي تطرأ على سلوك شراء المستهلك عبر الإنترنت والتي تعتبر نموذجية في جائحة COVID-19. زاد تأثير وعي المستهلك وتجربته. أصبح المستهلكون عبر الإنترنت أكثر خبرة، مما أثر على نشاط سلوك الشراء لديهم. أثبتت هذه الدراسة التأثير المتغير لعوامل السلوك الشرائي للمستهلك عبر الإنترنت أثناء الوباء. تم تحديد الأهمية المتزايدة لسرعة اتخاذ القرار من قبل المستهلكين عند شراء السلع والخدمات عبر الإنترنت.

4- Alexander W. Bartik, The impact of COVID-19 on small business outcomes and expectations, PNAS, United Stated America, VOL 117, NO 30, July 28, 2020.

تهدف الدراسة الى استكشاف تأثير جائحة كورونا على الشركات الصغيرة، ولاستكشاف ذلك تم الاعتماد على دراسة استقصائية لاكثر من 5800 شركة صغيرة بين 28 مارس و4 أفريل 2020، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج، منها:

– حدثت بالفعل عمليات تسريح جماعي للعمال وإغلاق – بعد أسابيع قليلة من اندلاع الأزمة.

–ارتبط خطر الإغلاق سلبًا بالمدة المتوقعة للأزمة. علاوة على ذلك، كان لدى الشركات معتقدات متباينة على نطاق واسع حول المدة المحتملة للاضطرابات المرتبطة بـ COVID.

-العديد من الشركات الصغيرة هشة من الناحية المالية: الأعمال المتوسطة التي تزيد نفقاتها الشهرية عن 10.000 دولار كان لديها فقط حوالي أسبوعين من النقد في متناول اليد وقت إجراء المسح.

-خططت غالبية الشركات للحصول على تمويل من خلال قانون مكافحة فيروس كورونا والإغاثة والأمن الاقتصادي (CARES).

5-Maria Christine Apedo-Amah, Unmasking the Impact of COVID- 19 on Business, Firm Level Evidence from Across the World, Policy Research Working Paper, World Bank Group Finance, Competitiveness and Innovation Global Practice, Washington D.C, October 2020.

تهدف هذه الدراسة الى تقديم تقييما شاملا للتأثير قصير المدى لوباء كورونا على الشركات في جميع انحاء العالم مع التركيز على البلدان النامية، وتستند النتائج إلى مجموعة بيانات جديدة جمعتها مجموعة البنك الدولي والعديد من المؤسسات الشريكة في 51 دولة تغطي أكثر من 100000 شركة. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، منها:

- كانت صدمة كوفيد -19 شديدة وواسعة الانتشار عبر الشركات، مع استمرار التأثير السلبي على المبيعات.

-تم إجراء تعديل التوظيف في الغالب على طول الهامش المكثف (أي إجازة الغياب وتقليل عدد الساعات)، مع قيام نسبة صغيرة من الشركات بتسريح العمال.

-تواجه الشركات الأصغر قيودًا مالية أكبر بشكل غير متناسب.

-تعتمد الشركات بشكل متزايد على الحلول الرقمية كاستجابة للصدمة.

-هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن المستقبل، خاصة بين الشركات التي شهدت انخفاضًا أكبر في المبيعات، وهو ما يرتبط بفقدان الوظائف.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تناولت كل الدراسات التي تم التطرق لها الى موضوع فايروس كورونا التي واجهت العالم من جميع الجوانب خاصة الاقتصادية، فقد تناولت بعض الدراسات الى تأثير ازمة كورونا على العالم اجمع، ومن تناولت أثرها في بعض البلدان مثل الجزائر، اندونيسيا، المملكة العربية السعودية . .، وقد اختلفت مواضيع الدراسة فهناك من درس اثرها على القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واثرها على ميزان المدفوعات وكذلك اثرها على مؤشرات الأسواق المالية، وبعض الدراسات تناولت تداعيات الازمة الاقتصادية والمالية وعلى سلوك المستهلك وتوجهه الى

استخدام الدفع الالكتروني، وهناك دراسات أعطت سبل المواجهات لهذه الازمة من المنظور الإسلامي. وتأتي الدراسة الحالية بهدف الوقوف على اثار فايروس كورونا على المبادلات التجارية العالمية، واجراء التحليل النظري والميداني لواقع هذا الفايروس على المبادلات التجارية العالمية، وبالتالي فان هذه الدراسة تتميز عن سابقتها في انها تعمل على تحليل وتقييم المبادلات التجارية العالمية في ظل ازمة كورونا.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى الكلام حول التجارة العالمية وازمة كورونا، حيث وضحنا في المبحث الاول مفهوم التجارة العالمية، واهميتها وخصائصها وعمليتها والعوامل المؤثرة فيها، اما في المبحث الثاني فتمحور حول ازمة كورونا من خلال نشأتها ومفهومها وطرق انتشارها والاثار المترتبة من فايروس كورونا، اما في المبحث الثالث فقد خصصناه على بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة العربية والأجنبية ومحاولة تحليل العلاقة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

وقد توصلنا الى ان ازمة كورونا تسببت في اثار وخيمة على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاقتصادي الجزائري خاصة في التجارة العالمية، وهذا ما سيتم دراسته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

تحليل آثار جائحة كورونا على حجم المبادلات التجارية العالمية

تمهيد الفصل

تعد جائحة فيروس كورونا كوفيد – 19 أزمة مزدوجة صحية اقتصادية عالمية بامتياز، وبدأت بوادر الازمة في الظهور جراء الاختلال الذي اصاب التجارة العالمية والانخفاض القياسي في اسعار النفط، حيث ادى الانتشار الكبير للإصابات والوفيات الى عزل الدول واتباعها لسياسات حمائية من خلال غلق المطارات والموانئ والحدود، وسنتطرق في هذا الفصل الى حالة الجزائر حيث سنبرز وضعية جائحة فيروس كوفيد-19 وأثرها على التجارة العالمية:

- **المبحث الاول: احصائيات جائحة كورونا حول العالم**
- **المبحث الثاني: احصائيات المبادلات العالمية لدول العالم وتأثيرها بأزمة كورونا**
- **المبحث الثالث: تأثير ازمة كورونا على المبادلات التجارية العالمية في الجزائر**

المبحث الأول: احصائيات جائحة كورونا حول العالم

سنتطرق في هذا المبحث الى احصائيات جائحة كورونا حول العالم، وذلك من أول ظهورها الى نهاية 2020 وقد تقسيم هذا المبحث الى مطلبين الأول احصائيات جائحة كورونا حول الدول الأجنبية، والثاني إحصائية جائحة كورونا حول الدول العربية.

المطلب الأول: احصائيات جائحة كورونا حول الدول الأجنبية

اثرت جائحة كورونا بشكل كبير جدا على الدول النامية والأجنبية، وقد فاقت حالات الإصابة فيها العشر ملايين إصابة، وفيما يلي نستعرض لإحصائيات جائحة كورونا حول الدول الأجنبية من اول إصابة في العالم في نوفمبر 2019 الى ديسمبر 2020.

الجدول رقم 01: إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا للدول الاجنبية

من نوفمبر 2019 الى ديسمبر 2020

الوحدة: نسمة

الدولة	حالات الاصابة	حالات الوفيات	حالات الشفاء
الولايات المتحدة الامريكية	84,174,521	1,026,527	81,207,081
البرازيل	30,664,739	664,830	29,711,738
المانيا	25,733,580	137,809	23,925,400
المملكة المتحدة	22,159,805	176,708	21,657,770
روسيا	18,255,337	377,571	17,640,979
ايطاليا	16,993,813	165,091	15,820,859
الهند	43,119,112	524,201	42,576,815

المصدر: https://www.worldometers.info

الشكل رقم 01: إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا للدول الأجنبية

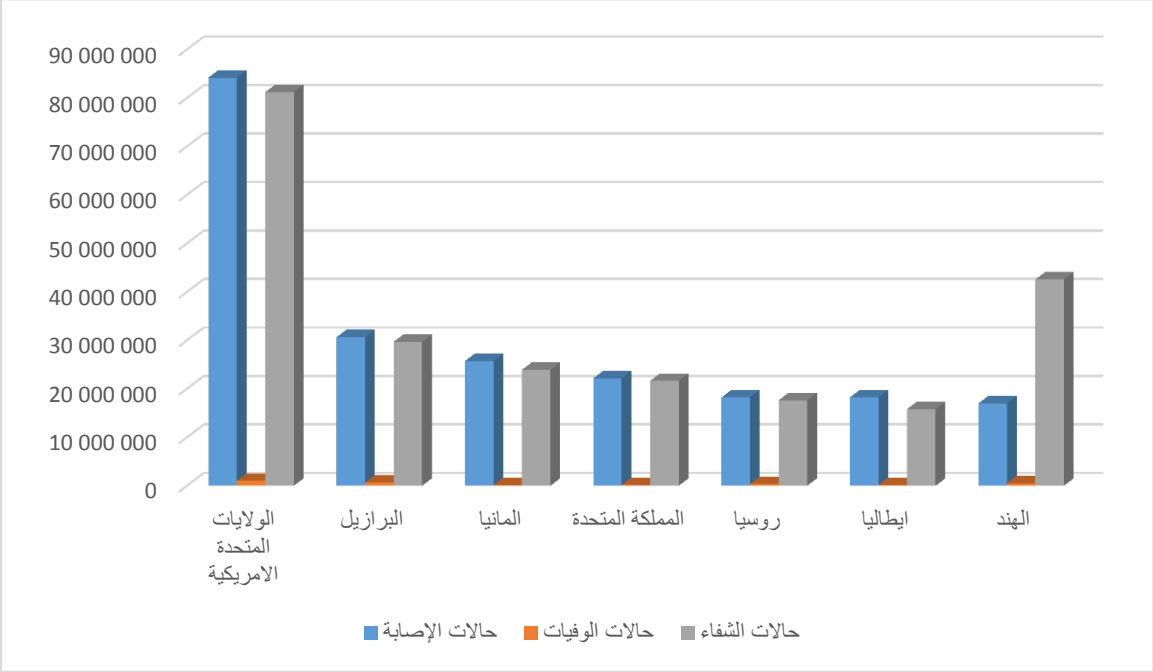

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معلومات الجدول

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ ان فايروس كوفيد 19 قد اجتاح البلدان الكبرى العالمية، وان الإصابات بها الى غاية 2022/05/14 كان بالملاين، فنلاحظ ان الولايات المتحدة الامريكية كانت بالمرتبة الأولى بعدد الإصابات حيث وصل عدد الإصابات الى اكثر من 84 مليون إصابة، وحالات الوفيات الى اكثر من مليون حالة، فيما بلغ عدد حالات الشفاء الى اكثر من 81 حالة، تليها الهند بأكثر من 43 إصابة واكثر من 520 الف وفاة واكثر من 42 مليون حالة شفاء، وفي المرتبة الثالثة البرازيل بأكثر من 30 مليون إصابة واكثر من 664 الف حالة وفاة واكثر من 29 مليون حالة شفاء، وفي المرتبة الرابعة المانيا حيث بلغ عدد الإصابات الى اكثر من 25 مليون إصابة واكثر من 137 الف حالة وفاة واكثر من 23 مليون حالة شفاء، اما في المرتبة الخامسة فكانت المملكة المتحدة بأكثر من 22 مليون إصابة واكثر من 176 الف حالة وفاة واكثر من 21 مليون حالة وفاة، وفي المرتبة السادسة روسيا بأكثر من 18 مليون إصابة واكثر من 377 الف حالة وفاة واكثر من 17 مليون حالة شفاء، وفي المرتبة السابعة والأخيرة إيطاليا حيث بلغ عدد الإصابات فيها الى اكثر من 16 مليون إصابة و165 الف وفاة واكثر من 15 مليون حالة شفاء.

المطلب الثاني: احصائيات جائحة كورونا حول الدول العربية

انتقل فايروس كورونا على غرار الدول الأجنبية الى الدول العربية كذلك، لكن الإصابات لم تكن كبيرة جدا مقارنة بالدول الاجنبية، وفيما يلي نستعرض لإحصائيات جائحة كورونا حول الدول الأجنبية من اول إصابة في العالم في نوفمبر 2019 الى ديسمبر 2020.

الجدول رقم 02: إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا للدول العربية

من نوفمبر 2019 الى ديسمبر 2020

الوحدة: نسمة

الدولة	حالات الاصابة	حالات الوفيات	حالات الشفاء
العراق	2,326,288	25,216	2,299,796
المغرب	1,165,625	16,071	1,149,003
الامارات العربية المتحدة	901,809	2,302	885,537
المملكة العربية السعودية	758,361	9,111	743,309
الكويت	632,074	2,555	629,114
مصر	515,645	24,613	442,182

المصدر: https://www.worldometers.info

الجدول رقم 02: إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا للدول العربية

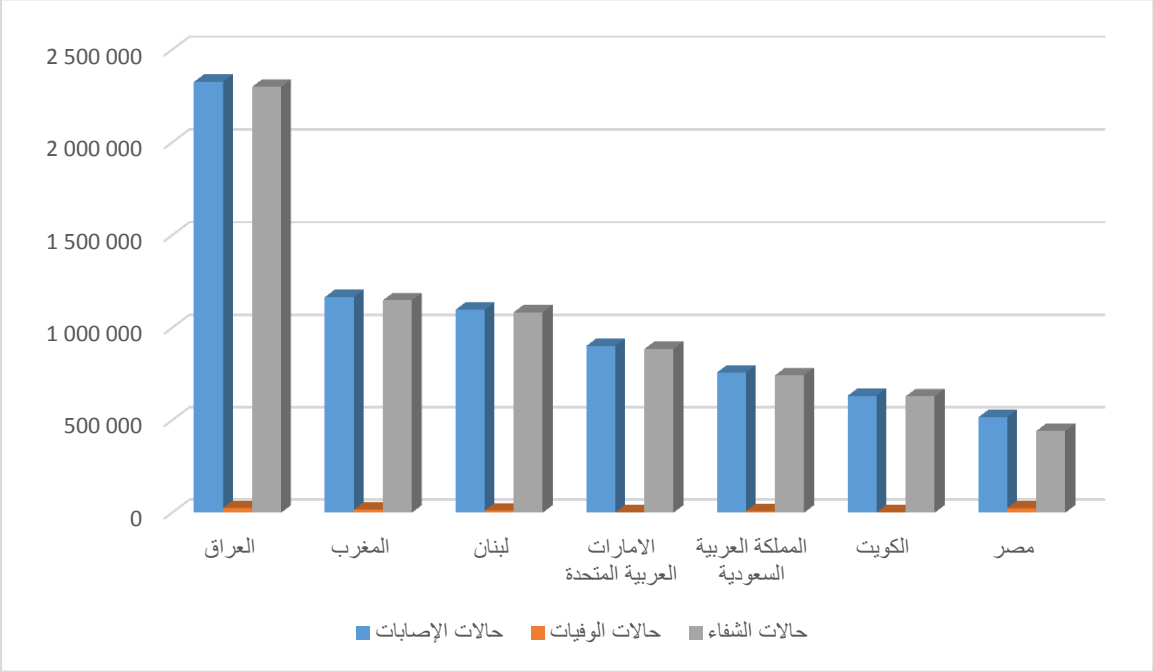

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ ان فايروس كوفيد 19 وعلى غرار الدول المتقدمة والأجنبية اجتاح فايروس كورونا حتى الدول العربي، وان الإصابات بها الى غاية 2022/05/14 كان اقل بالكثير مما هي عليه من تلك الدول، فنلاحظ ان اكثر بلد عربي أصيب بفايروس كورونا هو العراق حيث بلغ عدد الإصابات الى اكثر من مليوني إصابة وبلغ عدد الوفيات الى اكثر من 25 الف واكثر من مليوني حالة شفاء، تليها المعرف بأكثير من مليون إصابة و16 الف حالة وفاة واكثر من مليون حالة شفاء، وفي المرتبة الثالثة الامارات العربية المتحدة بأكثر من 900 الف إصابة واكثر من الفين حالة وفاة واكثر من 800 الف حالة شفاء، وفي المرتبة الرابعة المملكة العربية السعودية بأكثر من 700 الف إصابة و9 الاف حالة وفاة واكثر من 700 حالة شفاء، وفي المرتبة الخامسة الكويت بأكثر من 700 الف حالة إصابة و9 الاف حالة وفاة واكثر من 700 حالة شفاء، وفي المتربة الأخيرة السادسة مصر بأكثر من 500 إصابة واكثر من 24 الف حالة وفاة واكثر من 400 حالة شفاء.

المبحث الثاني: احصائيات المبادلات العالمية لدول العالم وتأثيرها بأزمة كورونا

سيتم فيما يلي عرض احصائيات المبادلات التجارية العالمية، وقد تم تقسيمها الى مؤشران تمثلا في حجم مؤشر حجم الصادرات، ومؤشر حجم الواردات، وذلك للدول الأجنبية والعربية.

المطلب الأول: تأثير أزمة كورونا على بعض الدول الأجنبية

سنستعرض فيما يلي لمؤشر حجم الصادرات ومؤشر حجم الواردات للدول الأجنبية خلال سنتي 2019 و2020.

أولا: مؤشر حجم الصادرات

الجدول رقم 03: مؤشر حجم الصادرات للدول الأجنبية

الوحدة: 2000 = 100 دولار

البيان	2019	2020	%نسبة التراجع
	الصادرات	الصادرات	
الولايات المتحدة الامريكية	166.90	149.60	-10.36
البرازيل	235.10	234.70	-0.4
المانيا	153.90	139	-9.6
المملكة المتحدة	137.70	118.70	-13.79
روسيا	197.60	196.30	-6.5
ايطاليا	113.20	101.60	-10.24
الهند	493.10	435.70	-11.64

المصدر: https://data.albankaldawli.org

الشكل رقم03: مؤشر حجم الصادرات للدول الأجنبية

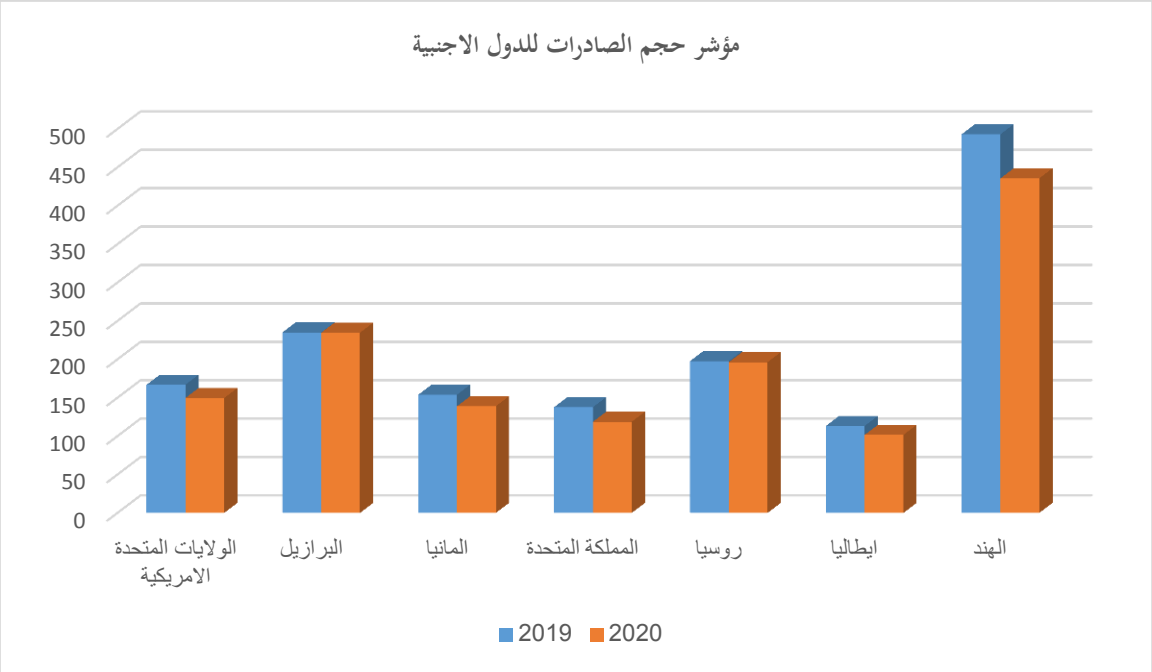

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول

نلاحظ من خلال الجدول والسابق الذي يوضح مؤشر حجم الصادرات للدول الأجنبية ان كل الدول الأجنبية قد انخفض مؤشره حجم التصدير الخاص بها من 2019 الى 2020 ويعود ذلك الى جائحة فايروس كوفيد 19 التي فتكت بكل دول العالم ومن بينها الدول الأجنبية، حيث نلاحظ ان اكبر نسبة تراجع كانت للمملكة المتحدة حيث تراجعت نسبة حجم صادراتها بـ 13.79%، وتليها الهند بنسبة 11.64%، ثم الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 10.36%، ومن ثم إيطاليا بنسبة 10.24%، وبعدها المانيا بنسبة 9.6%، تليها روسيا بنسبة 6.5%، وفي الأخير البرازيل بنسبة 0.4%.

ثانيا: مؤشر حجم الواردات

الجدول رقم 04: مؤشر حجم الواردات للدول الأجنبية

الوحدة: **100 = 2000** دولار

البيان	2019	2020	%نسبة التراجع
	الواردات	الواردات	
الولايات المتحدة الامريكية	162.50	156.20	-3.87
البرازيل	207.70	202.10	-2.6
المانيا	141.80	133.10	-6.13
المملكة المتحدة	163.50	139.20	-14.86
روسيا	424.80	410.60	-3.34
ايطاليا	104.40	94	-9.96
الهند	595.80	508.30	-14.68

المصدر: https://data.albankaldawli.org

الشكل رقم 04: مؤشر حجم الواردات للدول الاجنبية

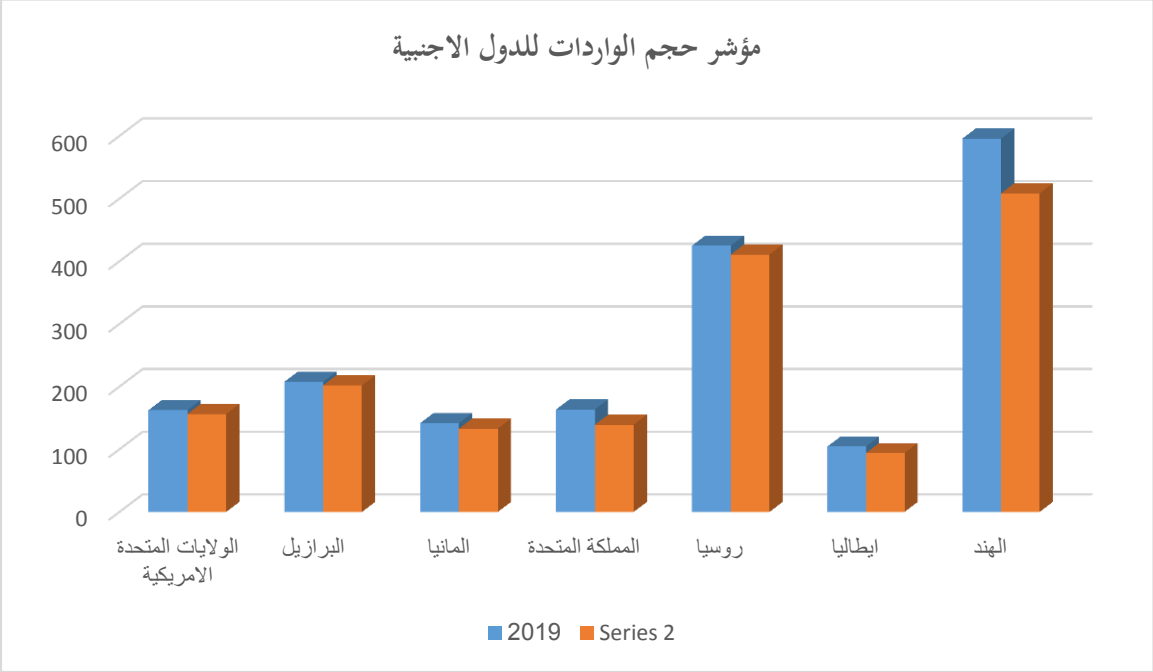

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول

نلاحظ من خلال الجدول والسابق الذي يوضح مؤشر حجم الواردات للدول الأجنبية ان كل الدول الأجنبية قد انخفض مؤشره حجم الواردات الخاص بها من 2019 الى 2020 ويعود ذلك الى جائحة فايروس كوفيد 19 التي فتكت بكل دول العالم ومن بينها الدول الأجنبية، حيث نلاحظ ان اكبر نسبة تراجع كانت

للمملكة المتحدة حيث تراجعت نسبة حجم صادراتها بـ 14.86%، وتليها الهند بنسبة 14.68%، ثم إيطاليا بنسبة 9.96%، ومن ثم ألمانيا بنسبة 6.13%، وبعدها الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 3.87%، تليها روسيا بنسبة 3.34%، وفي الأخير البرازيل بنسبة 2.6%.

المطلب الثاني: تأثير أزمة كورونا على بعض الدول العربية

سنستعرض فيما يلي لمؤشر حجم الصادرات ومؤشر حجم الواردات للدول العربية خلال سنتي 2019 و2020.

أولا: مؤشر حجم الصادرات

الجدول رقم 05: مؤشر حجم الصادرات للدول العربية

الوحدة: 2000 = 100 دولار

البيان	2019	2020	%نسبة التراجع
	الصادرات	الصادرات	
العراق	168.20	132.60	-21.16
المغرب	225.60	207.20	-8.15
الامارات العربية المتحدة	318.60	275.10	-13.65
المملكة العربية السعودية	155.30	144	-7.27
الكويت	165.90	134.90	-18.68
مصر	215.10	199.20	-7.39

المصدر: https://data.albankaldawli.org

الشكل رقم 05: مؤشر حجم الصادرات للدول العربية

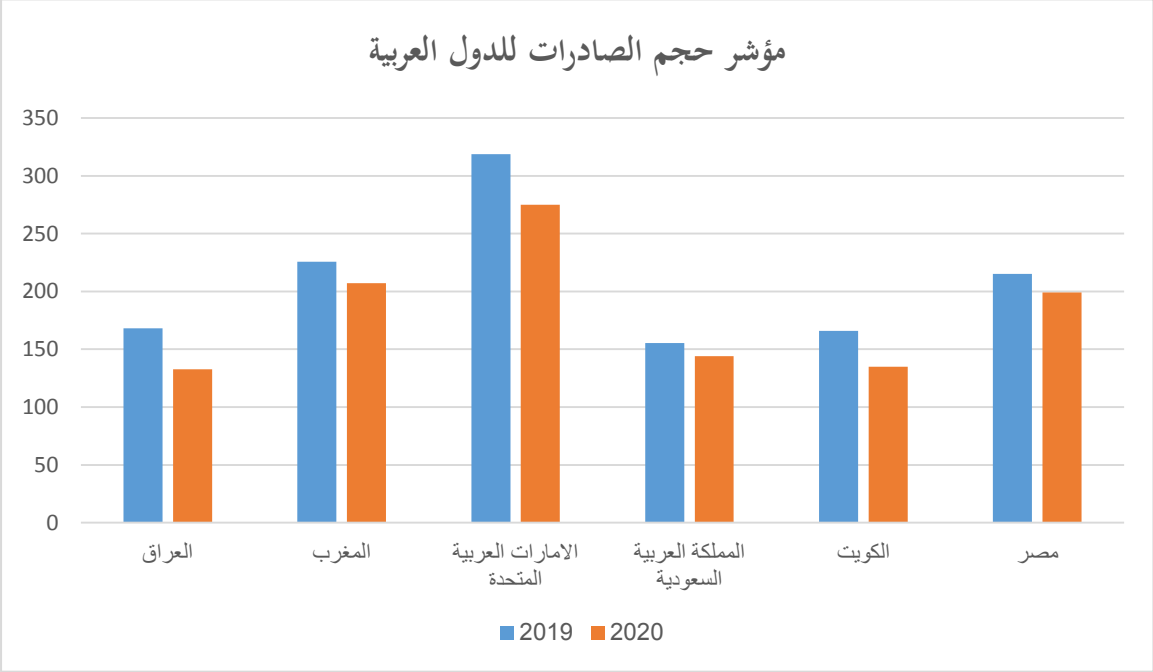

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول

نلاحظ من خلال الجدول والسابق الذي يوضح مؤشر حجم الصادرات للدول العربية ان كل الدول العربية قد انخفض مؤشر حجم الصادرات الخاص بها من 2019 الى 2020 ويعود ذلك الى جائحة فايروس كوفيد 19 التي فتكت بكل دول العالم ومن بينها الدول العربية، حيث نلاحظ ان أكبر نسبة تراجع كانت بالعراق بنسبة 21.16%، تليها الكويت بنسبة 18.68%، ثم الامارات العربية المتحدة بنسبة 13.67%، ومن ثم المغرب بنسبة 8.15%، وبعدها مصر بنسبة 7.39%، وفي الأخير المملكة العربية السعودية بنسبة 7.27%.

ثانيا مؤشر حجم الواردات

الجدول رقم 06: مؤشر حجم الواردات للدول العربية

الوحدة: 2000 = 100 دولار

البيان	2019	2020	%نسبة التراجع
	الواردات	الواردات	
العراق	225.70	209.60	-7.13
المغرب	272.90	244.50	-10.40
الامارات العربية المتحدة	520.90	426.40	-18.14
المملكة العربية السعودية	280.10	253.70	-9.42
الكويت	331.30	267	-19.40
مصر	288.40	244.60	-15.18

المصدر: https://data.albankaldawli.org

الشكل رقم 06: مؤشر حجم الواردات للدول الاجنبية

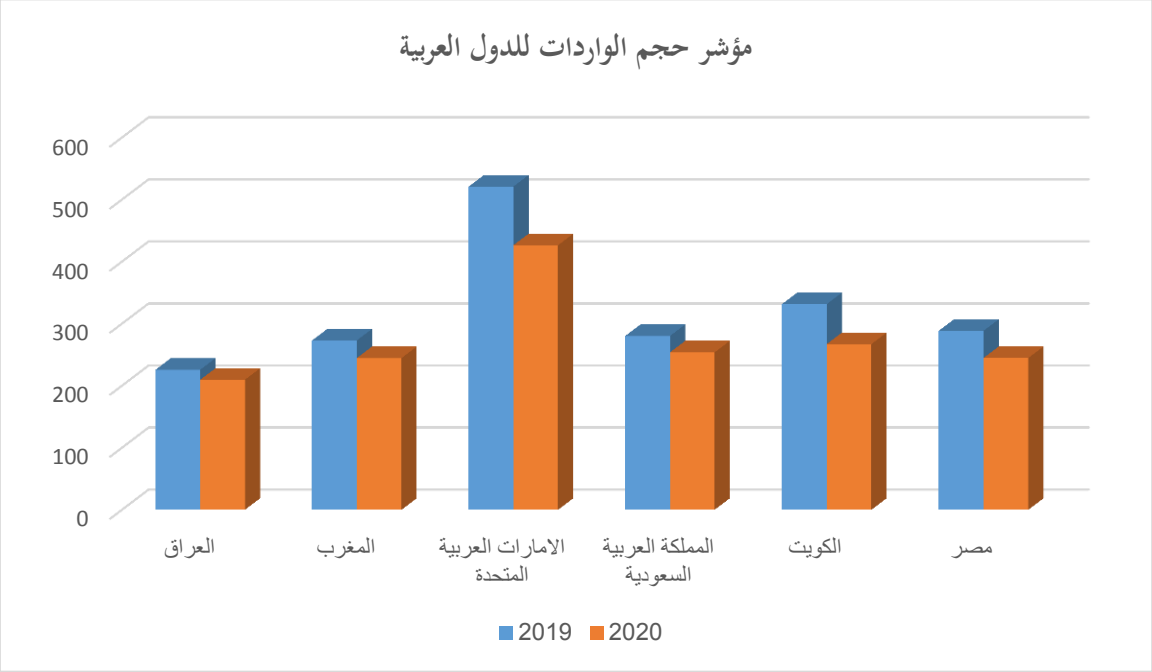

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول

نلاحظ من خلال الجدول والسابق الذي يوضح مؤشر حجم الواردات للدول العربية ان كل الدول العربية قد انخفض مؤشر حجم الواردات الخاص بها من 2019 الى 2020 ويعود ذلك الى جائحة فايروس كوفيد 19 التي فتكت بكل دول العالم ومن بينها الدول العربية، حيث نلاحظ ان اكبر نسبة تراجع كانت بالكويت بنسبة 19.4%، تليها الامارات العربية المتحدة بنسبة 18.14%، ثم مصر بنسبة 15.18%، ومن ثم المغرب بنسبة 10.4%، وبعدها المملكة العربية السعودية بنسبة 9.42%، وفي الأخير العراق بنسبة 7.13%.

المطلب الثالث: أسباب تراجع مؤشرات الصادرات والواردات في العالم

من خلال ما تم استعراضه فيما سبق من احصائيات كورونا واثرها على مؤشرات الصادرات والواردات على الدول الأجنبية والعربية، نلاحظ ان جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وجَّهت ضربة موجعة إلى اقتصاد عالمي يعاني بالفعل من الهشاشة، بحلول أوائل أبريل/نيسان 2020، كان نحو 150 بلدا قد أغلقت جميع المدارس، وفرضت إلغاء التجمعات والفعاليات، وأغلق أكثر من 80 بلدا كل أماكن العمل لاحتواء تفشي الفيروس. وفُرِضت قيود على السفر على نطاق واسع. وأثَّرت الإغلاقات الإلزامية إلى جانب التباعد الاجتماعي التلقائي من

جانب المستهلكين والمنتجين تأثيرا كبيرا على النشاط والتجارة في العالم، وصاحبتها تقلبات في الأسواق المالية، وتراجعات حادة لأسعار النفط والمعادن الصناعية[1].

الشكل رقم 07: الحصة من إجمالي الناتج المحلي العالمي لبلدان تُطبِّق إغلاقات وإلغاءات إلزامية

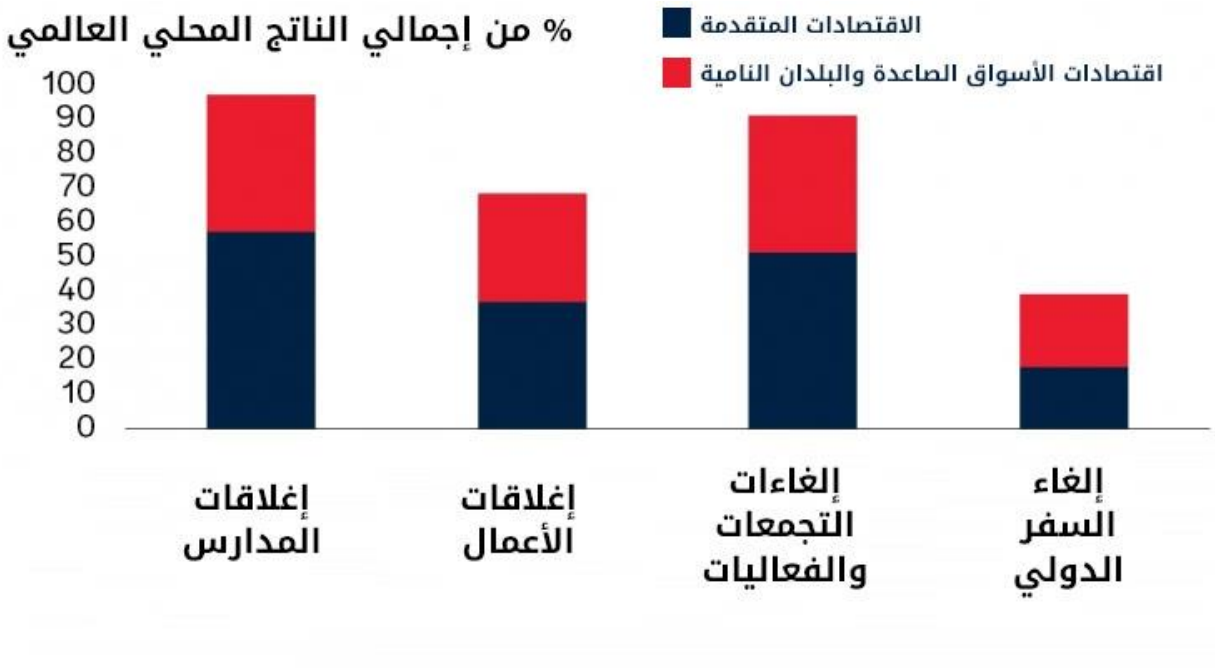

المصدر: برنامج جامعة أكسفورد لتتبع الجهود الحكومية للتصدي لجائحة كورونا؛ البنك الدولي. ملاحظة: تحتسب القيود على السفر إذا كانت تستلزم حظرا على الوافدين من جميع المناطق أو إغلاقا كاملا للحدود. البيانات في 1 أبريل/نيسان 2020.

وتجدر الإشارة الى في بداية العام الجديد كان الاقتصاد العالمي يتجه في طريقه الى انتعاش جيد ولكن منذ أن بدأت هذه الأزمة التي لا يعرف الاقتصاديين في أي وقت ستنتهي وتعود التجارة الدولية لما كانت عليه ولكن انقلب كل شيء رأسا على عقب نتيجة هذه الجائحة، حيث أكد صندوق النقد الدولي ان اقتصاديات الدول تتجه نحو مسارات أكثر ركودا واكثر خطورة، واكد أيضا ان هذا الوباء يختلف عن باقي الأوبئة التي مر بها العالم في العصور القديمة لانه ضرب بشدة اقتصاديات الدول الكبرى ومن أهمها (الصين، اليابان، المانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الامركية . .)، ونتيجة لتأثير هذه الاقتصاديات بأزمة كورونا تراجعت معدلات التجارة الدولية على المستوى العالمي وتمثل حوالي 65% من التصنيع العالمي وتمثل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي،

[1] دانا فوريسك، جائحة كورونا ستخلّف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، مونات البنك الدولي، https://blogs.worldbank.org، 15/05/2022، 9:38.

ويتعبير احد الاقتصاديين عندما تعطس هذه الدول تصاب بقية دول العالم بالبرد فهذه الاقتصاديات تتمثل في الولايات المتحدة، اليابان، المانيا، بريطانيا، الصين وكوريا الجنوبية.[1]

وقد انخفضت أسعار النفط الى مستويات غير مسبوقة بعد تراجع الطلب العالمي لنحو الثلث وهبطت أسعار عقود النفط الامريكية المقرر تسليمها في مايو 2020 الى ادنى مستوى لها في التاريخ، متجاوزة الصفر، بسبب فاض المعروض النفطي، نتيجة لقلة الاستهلاك، فقد توقفت حركة النقل داخليا وخارجيا في كثير من الدول او تراجع مستوى حركتها كما ان إجراءات حظر التجول والتباعد الاجتماعي قد ساهمت بذلك، وقد أدى توقف حركة الطيران وقطاع السياحة الي انخفاض الطلب على المنتجات النفطية أيضا، كما ساهم لذلك عدم التوافق بين السعودية وروسيا واوبك على كميات الإنتاج واهتماد سياسة الإغراق بالسوق النفطي مما أدى الى كثرة العرض في وقت شح فيه الطلب وتسبب في نخفاضات إضافية في سوق النفط، ومع توقف او انحسار عمل المصانع تدهورت أسعار النفط في ظل أجواء عدم اليقين للمنتجين والمستهلكين.

تشير أغلب المؤشرات إلى استمرار انخفاض وتيرة التجارة الدولية أكثر مما كانت عليه خلال الأزمة المالية العالمية، وهذا بسبب تعطل سلاسل القيمة العالمية والتي تستحوذ على نصف التجارة العالمية، وكذلك توقف السفر عبر العالم. ولأن الصين كما ذكر سابقا هي ورشة العالم ومركز التصنيع العالمي للعديد من الصناعات الدولية، حيث تمثل الصادرات الصينية ما نسبته 12.8% من إجمالي الصادرات العالمية للسلع بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فإن التباطؤ في الإنتاج الصيني له تداعيات على أي دولة تعتمد صناعتها على الموردين الصينيين، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ضعف في سلاسل التوريد على مستوى العالم، نذكر على سبيل المثال لا الحصر شركة "فوكس كوم" للإلكترونيات الصينية، التي تعد أكبر مصنع للمكونات الإلكترونية في العالم والتي تزود العديد من شركات البرمجيات والهواتف النقالة مثل: (apple inc amazon, dell, intell, ciscom, , mottorolla) وغيرهم من الشركات الأخرى. ووفقا لتقديرات نشرتها الأونكتاد في 4 مارس 2020، أن تباطؤ التصنيع في الصين بسبب تفشي فيروس كوفيد-19 عطل التجارة الدولية، وأن أكثر الأنشطة تضررا هي: الاجهزة الدقيقة، الآلات، السيارات، معدات الاتصال. أما الدول الأكثر تضررا فهي: الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وكوريا وفيتنام وسنغافورة.

[1] عيماد مععوشي، التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية، في ظل انتشار فيروس كورونا المسبب لوباء كوفيد – 19، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، الخاص الجزء 01، جانفي 2021، ص 593.

ومن المتوقع تعافي حركة التجارة الدولية سواء على مستوى التجارة السلعية أو بعض أنشطة تجارة الخدمات، التي يتوقع أن تقود النمو المسجل في تدفقات هذا النوع من التجارة حتى نهاية أفق التوقع في عام 2022، في ظل الاحتمال الكبير الاستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي؛ وما يفرضه ذلك التوجه نحو المزيد من عمليات التجارة الإلكترونية، رغم ذلك ستبقى مسارات التجارة الدولية مقيدة خلال أفق التوقع باستمرار التوترات التجارية ما بين الاقتصادات الكبرى.[1]

لقد كان لجائحة فيروس كورونا تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى العالم، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي العالمي بنسبة 42% ليصل الى نحو 859 مليار دولا في عام 2020 بعد ان كان 1.498 تريليون دولار في عام 2019، ويرجع ذلك في الأساس الى حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كوفيد 19، وهذا هو أدنى مستوى سجله الاستثمار الأجنبي المباشر منذ تسعينات القرن الماضي بل انه اقل بما يزيد عن 30% من مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في عام 2009 عقب الازمة المالية العالمية.[2]

المبحث الثالث: تاثير ازمة كورونا على المبادلات التجارية في الجزائر

[1] اتسام سلاطنية، شريف غياط، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد-19 المستجد) محليا، عربيا وعالميا، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022، ص ص 99-100.

[2] اليمين سعادة، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على اهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 210.

الجزائر الدولة بحجم القارة كانت أكثر الدول العربية تضررا بالجائحة، لعدة أسباب كنا تطرقنا لها في الجانب النظري لدراسة لهذا نحاول في مبحثنا هذا عرض الإحصائيات الموثقة للإصابات بالفيروس التي تبين تطورها في الجزائر، وتحليل تطور الهيكل السلعي قبل وبعد كورونا أي خلال 2019 و2020 بالنسبة للواردات والصادرات، ومن خلال ذلك نستعرض تداعيات ازمة كورونا على المبادلات التجارية في الجزائر.

المطلب الأول: احصائيات جائحة كورونا في الجزائر

سنستعرض في هذا المطلب احصائيات جائحة كورونا في الجزائر خلال 2020، وذلك لأن أول حالة تم اكتشافها لهذا الفايروس في الجزائر كانت في بداية سنة 2020 الى 2022/05/15.

الجدول رقم 07: إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا في الجزائر

من 2020 الى 2022/05/15

الوحدة: نسمة

الدولة	حالات الاصابة	حالات الوفيات	حالات الشفاء
الجزائر	265,816	6,875	178,371

المصدر: https://www.worldometers.info

الشكل رقم 08: إصابات ووفيات وحالات الشفاء من فايروس كورونا في الجزائر

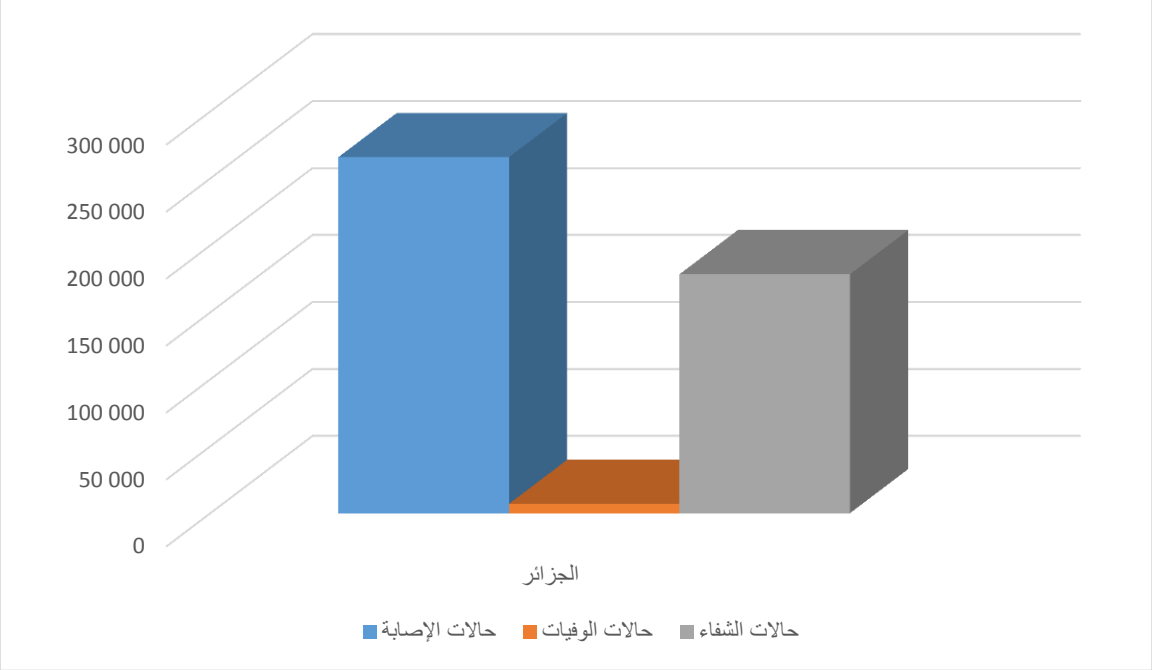

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول

من خلال الجدول والشكل السابق، يتضح لنا ان حتى الجزائر وعلى غرار دول عالم قد أصيبت بفيروس كورونا، حيث بلغ عدد الإصابات الى 265,816 والوفيات الى 6,875 والشفاء الى 178,371.

المطلب الثاني: تحليل تطور الهيكل السلعي قبل وبعد كورونا

نستعرض في هذا المطلب الى تحليل تطور الهيكل السلعي قبل وبعد جائحة كورونا كوفيد 19 في الجزائر وذلك من خلال الصادرات والواردات في 2019 و2020.

اولا: الصادرات

الجدول رقم 08: تطور الصادرات خلال 2019-2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	البيان	الطاقة	الصادرات خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2019	القيمة	33,244	2,068	408	96	1,445	0	83	36	35,312
2020	القيمة	20,016	1,909	437	71	1,287	0	77	37	21,925
نسبة التراجع	النسبة	-39.79	-7.68	7.10	-26.04	-10.93	0	-7.22	2.7	37.91

المصدر: https://www.bank-of-algeria.dz/

شكلت المحروقات أهم الصادرات الوطنية نحو الخارج من 2020، إذ تمثل 92.40 بالمائة من الصادرات الوطنية، حيث بلغت قيمتها 20,016 مليون دولار، مقابل 33,244 مليون دولار، مسجلة بذلك تراجعا بواقع 39.79 بالمائة.

وتظل قيمة الصادرات، خارج المحروقات ضئيلة، حيث بلغت 1,909 مليون دولار، مقابل 2,068 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي أي بانخفاض 7.68 بالمائة.

وتشكلت الصادرات خارج المحروقات من المواد نصف المصنعة قيمة 1,287 مليون دولار مقابل 1,445 مليون دولار، متراجعة بنسبة 10.93 بالمائة وكذا المواد الغذائية بـ 437 مليون دولار مقابل 408 مليون دولار بزيادة قدرها 7.10 بالمائة والعتاد الصناعي بـ 83 مليون دولار مقابل 77 مليون دولار بانخفاض نسبته 7.22 بالمائة.

وتشكلت هذه الصادرات أيضا من المواد الاولية بقيمة 96 مليون دولار مقابل 71 مليون دولار أي بنسبة انخفاض 26.04 بالمائة والمواد الاستهلاكية بـ 36 مليون دولار مقابل 37 مليون دولار أي بزايدة قدرها 2.7 بالمائة.

فيما لم يتم تسجيل أي قيمة للتجهيزات الفلاحية في كلا العامين.

ثانيا: الواردات

الجدول رقم 09: تطور الواردات خلال 2019-2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	البيان	المواد الغذائية	الطاقة	المواد الاولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	واردات اخرى	مجموعة الواردات
2019	القيمة	7,694	1,369	1,921	9,840	437	10,845	7,934	4,592	44,632
2020	القيمة	7,723	890	2,199	7,614	198	8,697	5,577	2,649	35,547
نسبة التراجع +/-	النسبة	0.37	-34.98	14.47	-22.62	-54.69	-19.80	-29.70	-42.31	-20.35

المصدر: https://www.bank-of-algeria.dz/

بلغت التكلفة الإجمالية للواردات في 2019 قيمة 44,632 مليون دولار، مقابل 35,547 مليار دولار في 2020، حيث تراجعت قيمة الواردات بنسبة 20.35 بالمئة.

ويعود ذلك لتراجع خمسة منتجات من أصل سبعة من مجموعات المنتوجات التي تتضمنها شعبة الاستيراد.

حيث بلغت فاتورة العتاد الصناعي، التي تمثل أزيد من 29 بالمائة من مجموعات المنتوجات المستوردة، 5,577 مليون دولار مقابل 7,934 مليون دولار، خلال العام الماضي، مسجلة انخفاضا بواقع 19.80 بالمائة.

كما انخفضت تكاليف المواد نصف المصنعة ب 22.62 بالمائة حيث بلغت 7,614 مليون دولار، مقابل 9,840 مليون دولار خلال العام الماضي.

ومس هذا التراجع كذلك فاتورة المواد الاستهلاكية غير الغذائية حيث قدرت ب 5,577 مليون دولار مقابل 7,934 مليون دولار بانخفاض نسبته 29.70.

كما شمل هذا التراجع كذلك واردات مجموعة الطاقة وزيوت التشحيم (الوقود) التي بلغت 890 مليار دولار مقابل 1396 مليون دولار، لتسجل بذلك انخفاضا ب 34.98 بالمائة، وكذا واردات مواد العتاد الفلاحي التي بلغت 198 مليون دولار مقابل 437 مليون دولار بانخفاض 54.69 بالمائة.

وفي المقابل، عرفت مجموعتان من شعبة الاستيراد ارتفاعا خلال فترة المقارنة.

ويتعلق الأمر بالمواد الخام التي بلغت فاتورتها 2,199 مليون دولار مقابل 1,921 مليون دولار أي بزيادة تمثل 14.47 بالمائة وبلغت واردات المواد الغذائية قيمة 7,723 مليون دولار مقابل 7,624 مليون دولار أي بارتفاع بلغ 0.37 بالمائة.

المطلب الثالث: تداعيات ازمة كورونا على المبادلات التجارية في الجزائر

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري في سنة 2019 الى 0.8 من حيث الحجم مقابل 1.4 لسنة 2018، ومع تفشي وباء كوفيد-19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا قطاع المحروقات حيث تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 7,5 بالمائة خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي ل2020، انخفاضا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 374 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي ل2020.

أثر فيروس كورونا المستجد بشدة في بعض أهم الدول التي تشتري الغاز من الجزائر، فحتى أبريل 2020، تراجعت صادرات الغاز بالأنابيب إلى إسبانيا بنسبة 44 % على أساس سنوي ،وتفاقم الوضع بسبب تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى سعر قياسي وصل إلى 17-16 دولارا للبرميل في أبريل 2020 ومن المتوقع أن تبقى ما دون 45 دولار طوال سنة 2021 علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي تراجع الطلب على صادرات الوقود مقرونة بانخفاض الأسعار إلى استنفاد احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية أكثر فأكثر .ومن المتوقع أن يبلغ هذا الاحتياطي 44 مليار دولار بحلول نهاية العام 2020، متابعة بذلك المنحى الانحداري الذي اتخذه منذ العام 2014 عندما بلغ 195 مليار دولار.

ويعتبر قرار السلطات الجزائرية القاضي بتعليق الرحلات الجوية والبحرية للحد من انتشار وباء كورونا أثر بشكل كبير على الحركية الاقتصادية من وإلى الجزائر، حيث تراجعت قيمة الصادرات بنسبة 37.91% وقيمة الواردات 20.35% من السنة الماضية، ومنه فان ميزان التجاري خلال 2019 و2020 تمثل فيما يلي:

الجدول رقم 10: الميزان التجاري في 2019 و2020

البيان	2019	2020
الميزان التجاري (المليار دولار)	-9.32	-13.62
نسبة الانخفاض	%46.13	

المصدر: البنك الجزائري، https://www.bank-of-algeria.dz

فنلاحظ من خلال الجدول الموالي ان الميزان قد انخفض خلال 2019 و2020 بنسبة 46.13%، وهذا بسبب جائحة كورونا وتداعيات هذه الازمة.

وتجدر الإشارة الى ان قيمة الدينار قد عرفت تراجعا بسبب جائحة كورونا حيث بلغ سعر الصرف المتوسط مقابل الدولار الأمريكي نهاية 2019 قيمة 119.36 دولار، بينما أصبح خلال شهر سبتمبر 2020 يعادل 125.82 دولار أي بنسبة تراجع قدرت بـ 5.41%.[1]

أما فيما يخص الاستمارات الأجنبية فقد تأثر مناخ الاستثماري في الجزائر بشكل سلبي جراء ما شهدته البلاد من أحداث وتطورات أخذا في الاعتبار انتشار فيروس كورونا، حيث انخفض عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي الى 06 مشاريع مقارنة بالعام الماضي والتي كانت 24 مشروعا، وذلك بسبب تباطؤ في تنفيذ المشاريع الجارية بسبب الاغلاق من جهة، وبسبب عدم وضعها لإصلاحات اقتصادية، مما أدى الى تصفية بعض المشاريع، والتي نتج عنها تسريح العمال وانخفاض القدرة الشرائية وزيادة البطالة وارتفاع معدلات التضخم[2]، وفيما يلي جدول يوضح حركة الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال:

الجدول رقم 11: التحويلات الجارية من الخارج

البيان	الاستثمارات الاجنبية		حركة رؤوس الاموال	
	2019	2020	2019	2020
المبلغ (مليار دولار)	1.35	1.11	-0.07	-0.27
نسبة التراجع	%17.77		%285.74	

المصدر: البنك الجزائري، https://www.bank-of-algeria.dz

فنلاحظ من خلال الجدول ان الاستثمارات الاجنبية قد انخفضت بنسبة 17.77% من 2019 الى 2020، وعلى ذلك انخفضت كذلك حركة رؤوس الأموال بنسبة 285.74% من 2019 الى 2020، وذلك بسبب جائحة كورونا.

[1] عتروس سيف الدين، اثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، مجلد 24، العدد 01، 2021، ص 396.

[2] صالحي سلمى، تداعيات كوفيد – 19 على الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية، مجلة ابعاد اقتصادية، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص 536.

وقد اثرت جائحة كورونا على التحويلات البريدية بشكل ايجابي، حيث يخبر وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ان الدفع الالكتروني قد شهد قفزة نوعية خلال سنة 2020، واخير ان السيولة لم تنخفض بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2019، حيث بلغت عمليات السحب التي تمت في 31 ديسمبر 2020 قيمة 4.549 مليار دينار، اي انخفاض ب2 بالمائة فقط في غضون عام"، لكن الوزير أشار إلى أن هذا الظرف كان عنصرا مشجعا للوسائل الأخرى للمعاملات المالية، مثل التحويلات من حساب إلى حساب والتي حققت "انتعاشا"، مسجلة "أكثر من 2.9 مليار دينار خلال سنة 2020 اي بزيادة قدرها 137 بالمائة مقارنة بسنة 2019." وعرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف بريدي موب (التي تسمح لحاملي بطاقات الذهبية ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جاري إلى حسابات بريدية أخرى)، ارتفاعا بنسبة 557 % من التحويلات في سنة واحدة (991.991 عملية سنة 2020 مقابل 150.992 عملية سنة 2019).[1]

ونجد كذلك ان التحويلات الجارية من الخارج قد تأثير هي أيضا بجائحة كورونا، حيث انخفضت من 3 مليار دولار في 2019 الى 2.26 في 2020، أي انخفضت بنسبة 24.67%، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: التحويلات الجارية من الخارج

البيان	2019	2020
التحويلات الخارجية (المليار دولار)	3	2.26
نسبة الانخفاض	%24.67	

المصدر: البنك الجزائري، https://www.bank-of-algeria.dz

[1] وكالة الانباء الجزائر، الدفع الإلكتروني "تطور" بفعل جائحة فيروس كورونا في الجزائر، https://www.aps.dz 2022/02/21 10:32.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، وعلى الاقتصاد الجزائري خاصة، حيث شهدت معظم القطاعات الاقتصادية الأساسية تراجعات حادة نتيجة الاغلاق الكبير الذي فرضته الجائحة، ومازال الوضع تعقيدا حالات عدم اليقين والموجات المتكررة من الوباء وظهور سلالات جديدة متحورة من الفيروس والتي أدت بحياة العديد من البشر، فقد أدت هذه الجائحة الى انكماش كبير في الاقتصاد العالمي والجزائري كذلك.

خاتمة

خاتمة

تسببت جائحة كورونا في حدوث اضطراب كبير للاقتصاد العالمي، كذلك الحال بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي شهد آثار وتداعيات اقتصادية تمثلت في إصابة قطاعات مهمة بالشلل التام مثل قطاع السياحة والطيران، إلى جانب توقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية وإغلاق الأسواق الشعبية الأسبوعية وإغلاق المقاهي والمطاعم، وكذا آثار اجتماعية كتجميد نشاط مؤسسات المجتمع المدني، وفقدان عدد كبير من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص لمصدر دخلهم، مما أثر على مختلف مناحي حياة المواطن الجزائري.

ومن خلال دراستنا لأثر كورونا على التجارة العالمية، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم التوصيات وآفاق البحث.

1-نتائج اختبار الفرضيات

وانطلاقا من محتوى الدراسة التي وضحها الجانب النظري والتطبيقي يتجلى تأكيد الفرضيات التي تم وضعناها:

الفرضية الاولى: يوجد تأثير سلبي لازمة كورونا على المبادلات التجارية لبعض الدول الاجنبية.

تم تأكيد هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، حيث لاحظنا وجود فرق سلبي على صادرات وواردات بعض الدول الاجنبية من 2019 الى 2020.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير سلبي لازمة كورونا على المبادلات التجارية لبعض الدول العربية.

تم تأكيد هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، حيث لاحظنا وجود فرق سلبي على صادرات وواردات بعض الدول العربية من 2019 الى 2020.

الفرضية الثالثة: يوجد تأثير سلبي لازمة كورونا على صادرات وواردات الجزائر.

تم تأكيد هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، حيث لاحظنا وجود فرق سلبي على صادرات وواردات الجزائر وصافي الميزان التجاري وكذلك ميزان المدفوعات من 2019 الى 2020.

2-نتائج الدراسة

-انتقل فيروس كورونا المستجد كوفيد – 19 الى العديد من دول العالم ومنها الجزائر وقد اثر ذلك على الاقتصاد العالمي من خلال مجموعة من القنوات أهمها قناة المبادلات التجارية والترابطات المالية؛

-أدى الانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي الجزائري نتيجة الاغلاق الى خسارة كبيرة في سوق العمل، وهذا ما نجم عنه زيادة في معدلات البطالة والفقر الاجتماعي؛

-ان الاقتصادي مبني على الانسان، وإذا كان الانسان هو المتضرر من فيروس كورونا فسيتضرر بالتالي الاقتصاد، فأزمة فيروس الكورونا أزمة انسانية تنعكس على القطاع الاقتصادي الحقيقي الذي يؤثر بالتالي على القطاع المالي؛

-تأثر الاقتصادي الجزائري بالتداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا، والاهتزازات التي تشهدها أسواق النفط في الآونة الاخيرة، على اعتبار انه مصدر الدخل الوحيد للبلاد؛

-عدم صمود القطاع المصرفي الجزائري ضد تداعيات فيروس كورونا على الرغم من الإجراءات الاحترازية التي قام باتخاذها؛

-ادى فيروس كورونا الى عرقلة الانتاج والامداد والنقل الجوي، وأضعف الطلب وعزل الدولة ووضعها تحت الحجر الصحي، واصاب قطاعات المال والطيران والنقل والسياحة بخسائر فادحة وهذا مما ادى الى تدني ميزان المدفوعات؛

-تأثر المناخ الاستثماري في الجزائر سلبا جراء انتشار جائحة كورونا كوفيد – 19 والإجراءات المصاحبة لها من تقلص الاستثمارات ومناصب الشغل وتسريح العمال؛

-ادت ضغوط تقييد التجارة الدولية لاختناقات انتاجية واستهلاكية كبيرة في الاقتصادي الجزائري، فإنتاجيا ستتأثر الصناعة المحلية بانخفاض توريدات السلع الوسيطة والانتاجية وقطع الغيار، وستتوقف معها برامج الصيانة وصناعات التجميع الغالبة على الصناعة التحويلية الجزائرية، ما سينعكس جميعه على تدهور القدرة الإنتاجية، بشكل قد يعمق مشكلات عرض السلع المحلية، الذي سينخفض ابتداء من خلال رافد العنصر الاستهلاكي من الواردات التي ستقل بسبب تقييد التجارة الدولية، ما سيؤدي جميعه لرفع الأسعار، وتوليد قدر من البطالة بسبب ركود القوى الإنتاجية؛

-ارتفاع مفاجئ في الطلب على المنتجات الغذائية نتيجة انتشار جائحة كورونا، ومع انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة شكل ذلك خللا في استقرار السلع والخدمات، وتباطؤ عام في النشاط الانتاجي مع انخفاض مستويات الدخل الوطني؛

-شملت الاجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة الجزائرية تقديم الدعم المالي من اجل مجابهة اثار جائحة كورونا، وثم تعزيز ذلك من خلال خفض اسعار الفائدة التي أعلن عنها بنك الجزائر، اضافة الى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بهدف زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص؛

- كان تأثير جائحة كورونا شديد بشكل خاص على الجزائر بسبب عدم كفاية البنية التحتية الطبية، إلى جانب الإفراط في الاعتماد على قطاع المحروقات، وعلى الرغم من أن معظم التداعيات الاقتصادية السلبية كانت بسبب الإجراءات والتدابير الاحترازية إلا أن مكافحة الفيروس ومحاصرته ومنع انتشاره هو أهم بكثير من التداعيات الاقتصادية المحتملة، فالحفاظ على الإنسان كونه رأس المال الاجتماعي هو الأساس.

3-التوصيات

يمكن عرض بعض التوصيات والتي من شأنها تدعم الدراسة في النقاط التالية:

-انشاء مراكز وطنية لإدارة الازمات والكوارث تحت رقابة وزارة الصحة؛

-حتمية تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الانتاج والاستثمار داخل البلد، وعدم الاعتماد على النفط فقط؛

-تشجيع التعاون والتنسيق الدولي لمواجهة فيروس كورونا باعتبار جائحة كورونا وباء عالميا وله تأثير مباشر سلبي على التجارة العالمية؛

-وضع خطط احترازية استشرافية مدروسة من قبل السلطات المصرفية لمواجهة الظروف الطائرة في المستقبل؛

-الاستمرار في تقديم الحوافز المالية سواء من طرف الحكومات أو المنظمات الاقتصادية، خاصة للقطاعات الاقتصادية المتضررة كثيرا من الجائحة قصد استعادة عافيتها في أقرب وقت؛

4-آفاق الدراسة

بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج واقتراحنا للتوصيات التي نراها مفيدة، طرأت لنا نقاط أخرى ما زالت مجهولة ويمكن أن تكون موضوعات بحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة وهي:

- أثر أزمة كورونا على قطاع الصحة بالجزائر؛

-تداعيات أزمة كورونا على اسعار البترول؛

-تداعيات فيروس كورونا على العلاقات الدولية.

المراجع والمصادر

I-المصادر العربية

1-الكتب

-إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004.

-الطاهر لحرش، تقنيات البنوك، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

-جمال جويدان الجميل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.

-محمود الكيلاني، الموسوعة التجارية والمصرفية: عمليات البنوك، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

2-المذكرات والرسائل الجامعية

-بن داس ياسمينة، بوالداد مريم، دور الضمانات البنكية في تغطية مخاطر التجارة الخارجية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالتي ميلة 834 وشلغوم العيد 833، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020/2019.

-بوالصوف سامية، بوقشور أمينة، دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة جيجل 48، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصاد، تخصص نقود ومالية دولية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2016/2015.

-حاجي عصام وآخرون، الاعتماد المستندي كآلية دفع وتسوية عقود التجارة الدولية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2020/2019.

-رحيمة كروش، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي الصحي ازاء فيروس كورونا كوفيد – 19 لدى الطلبة الجامعيين – دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية بجامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021/2020.

-سعد صالح عيسى الجبوري، علي فارس مانع العزاوي، تحليل أثر التغير في أسعار صرف الدولار على التجارة الخارجية للعراق للمدة (2005-2015)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 3، العدد 39، 2017.

-شيلالي حكيم، منان منور، صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة البنك الجزئري الخارجي وكالة البويرة 37، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية مؤسسة، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2015/2014.

3-المجلات

-اتسام سلاطنية، شريف غياط، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا (كوفيد-19 المستجد) محليا، عربيا وعالميا، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الوادي، المجلد 05، العدد 01، ماي 2022.

-اليمين سعادة، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الآثار على اهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021.

-رقية جبار، التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 3، العدد 2، 2017.

-صالحي سلمى، تداعيات كوفيد – 19 على الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة العربية، مجلة ابعاد اقتصادية، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2021.

-ضحى سعد عبيد، هبة علي حسين، ازمة التعامل مع جائحة كورونا العراق انموذجا، مجلة حمورابي، العراق، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء-ربيع، 2020.

-عتروس سيف الدين، اثر جائحة كوفيد 19 على بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العهد العلوم الاقتصادية، الجزائر، لمجلد 24، العدد 01، 2021.

-عيماد مععوشي، التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية، في ظل انتشار فيروس كورونا المسبب لوباء كوفيد – 19، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، الخاص الجزء 01، جانفي 2021.

-محمد بوبوش، تداعيات ازمة كورونا على مستقبل قضايا النظام الدولي، مجلة حمورابي، العراق، العدد 33-34، السنة الثامنة، شتاء-ربيع، 2020.

-نعمان منذر يونس وآخرون، البعد المالي والتنموي لمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 12 العدد 52 جزء 3، 2020.

-نعيم بوعموشة، فيروس كورونا (كوفيد 19) في الجزائر –دراسة تحليلية-، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد 2، العدد 2، جوان 2020.

-هيام خزعل ناشور، واقع التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2016) وآفاقها، مجلة الاقتصادي الخليجي، العراق، العدد 43، آذار 2020.

4-التقارير

- برنامج جامعة أكسفورد لتتبع الجهود الحكومية للتصدي لجائحة كورونا؛ البنك الدولي.

-هاني عبد اللطيف، تقرير آثار كورنا الاقتصادية: خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، قناة الجزائر، قطر، 24 مارس 2020.

5-المواقع الالكترونية

-«فاقت أسوأ التوقعات»... المعاناة النفسية جراء «كورونا» أكبر من الوباء، https://aawsat.com/ .

-الأثر النفسي لفيروس كورونا على المصابين به، https://www.ammonnews.net/ .

-خبير: فيروس كورونا أظهر هشاشة الاقتصاد العالمي، https://www.elwatannews.com .

-دانا فوريسك، جائحة كورونا ستخلّف ندوبا اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، مونات البنك الدولي، https://blogs.worldbank.org.

-غيثا غوبينات، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، صندوق النقد دولي، https://www.imf.org.

-فيروس كورونا: كيف نتعافى من الصدمة النفسية الجماعية الناجمة عن كوفيد-19؟، https://www.bbc.com/ .

-وكالة الانباء الجزائر، الدفع الإلكتروني "تطور" بفعل جائحة فيروس كورونا في الجزائر، https://www.aps.dz .

-https://data.albankaldawli.org

-https://www.bank-of-algeria.dz/

II-المصادر الاجنبية

-https://www.worldometers.info